

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

القواعد العقديّة من التقريرات الشنقيطيّة في الأسماء والصفات الإلهيّة

لفضيلة الشيخ

د. عبد العزيز آل الشيخ

١٤٤١ هـ

الفهرس

١	مقدمة المؤلف
٢	مقدمات قبل التعليق على الرسالة
٢	المقدمة الأولى: سبب كثرة كلام السلف في توحيد الأسماء والصفات
٤	المقدمة الثانية: يجب أن يُضبط الدين كله بفهم السلف
٤	المقدمة الثالثة: علم الكلام ضرر للدين والدنيا
٧	المقدمة الرابعة: سبب كون الأشاعرة ليسوا من أهل السنة
١٣	المقدمة الخامسة: التعريف ببعض الاصطلاحات الكلامية في كلام الشنقيطي
١٨	بداية التعليق على المتن
	القاعدة الأولى: كره السلف الخوض في الأسماء والصفات خوض الشك لا خوض التسليم
٢٠	والسؤال للعلم
٢٠	القاعدة الثانية: فهم السلف مهم ولا يُكتفى بالقرآن والسنة فقط
٢٠	القاعدة الثالثة: ترك اعتقاد السلف ضلال
٢١	القاعدة الرابعة: إثبات الصفات يكون على غير وجه التشبيه
٢١	القاعدة الخامسة: أسماء الله وصفاته توقيفية
	القاعدة السادسة: تُثبت الأسماء والصفات على ظاهرها، لأنه لا أعلم ولا أنصح ولا أبين من الله
٢١
٢٢	القاعدة السابعة: وجوب الجمع بين الإثبات والتنزيه
٢٢	القاعدة الثامنة: إثبات الصفة لله وللمخلوق لا يلزم منها التشبيه
٢٣	أنواع العلاقات بين الألفاظ
٢٥	القاعدة التاسعة: من نفي شيئاً أثبتته لله لنفسه فلازم فعله أن يزعم أنه أعلم من الله
٢٥	القاعدة العاشرة: تشبيه الخالق بالمخلوق فيما هو من خصائص الخالق كفر
٢٦	المتن: (ثم اعلّموا أن المتكلمين الذين خاضوا في الكلام ...).
٢٦	التعليق على أنواع الصفات عند المتكلمين
٢٧	القاعدة الحادية عشرة: أن المتكلمين من الأشاعرة وغيرهم سببوا إشكالات عظيمة للأمة
٢٧	القاعدة الثانية عشرة: ما أثبتته الله لنفسه وأثبتته نبيه ﷺ فهو حقيقة لا مجاز

- القاعدة الثالثة عشرة: المغايرة بين صفات الخالق والمخلوق كالمغايرة بين ذات الخالق وذات المخلوق..... ٢٧
- القاعدة الرابعة عشرة: القول في الصفات فرع عن القول في الذات ٢٧
- المتن: (ونفوا غير هذه الصفات من صفات المعاني ...). ٢٩
- زيادة غير موجودة في أصل كلام الشيخ الشنقيطي..... ٣٠
- أوجه خطأ إثبات المعتزلة للأسماء وإنكارهم للصفات..... ٣١
- المتن: (وضابط الصفة السلفية عند المتكلمين ...). ٣٣
- معنى لفظ (القديم) عند أهل السنة وأهل البدع..... ٣٥
- المتن: (أما الأولية والآخرة التي نصَّ الله عليهما ...). ٣٧
- الصفات الفعلية عند من يُثبتها من المتكلمين ليست كما هي عند أهل السنة..... ٤٢
- أقسام العلو..... ٤٣
- القاعدة الخامسة عشرة: أن الله أثبت صفاته على وجه التمدُّح والكمال..... ٤٤
- القاعدة السادسة عشرة: القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر..... ٤٤
- المتن: (وسنضرب لكم لهذا مثلًا يتبيَّن به الكل ...). ٤٥
- القاعدة السابعة عشرة: القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر..... ٤٧
- الأشاعرة كلما تأخروا ازدادوا فسادًا، مثال: صفة الاستواء..... ٤٨
- القاعدة السابعة عشرة: الأصل عدم ذكر المباحث الكلامية والمنطقية إلا لمصلحة..... ٤٩
- القاعدة الثامنة عشرة: حقيقة التأويل الباطل نفْيٌ..... ٥٠
- المتن: (ثم اعلموا أن هذا الشيء الذي يُقال له التأويل ...). ٥١
- ملاحظة على تغاير مؤثر بين الصوتي والمفرغ من كلام الشيخ الشنقيطي..... ٥٢
- تنبيه مهم في معنى التأويل شرعًا واصطلاحًا..... ٥٢
- أمثلة تطبيقية لمعنى التأويل في الشرع، وبيان خطأ المؤولة..... ٥٤
- المتن: (وكل هذا الشر فاسمعوا أيها الإخوان نصيحة ...). ٥٧
- القاعدة التاسعة عشرة: سبب التأويل الفاسد توهُم التشبيه..... ٦٠
- القاعدة العشرون: كل متؤول متهجم على الله بنفسه ما أثبتته الله لنفسه..... ٦٠
- القاعدة الواحدة والعشرون: تأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع في حق النبي ﷺ..... ٦١

- القاعدة الثانية والعشرون: إثبات الأسماء والصفات على طريقة السلف تحل جميع الإشكالات
٦١
- القاعدة الثالثة والعشرون: أسماء الله وصفاته من المحكمات لا من المتشابهات إجمالاً.....
٦١
- مسألة أصولية لغوية في أقسام الألفاظ.....
٦٢
- لفظ غير موجود في أصل كلام الشيخ الشنقيطي.....
٦٢
- المتن: (ثم بعد هذا البحث الذي ذكرنا، نحب أن نذكر...)
٦٤
- خاطب الشيخ الشنقيطي المتكلمين باصطلاحاتهم لعلهم يهتدون.....
٦٦
- القاعدة الرابعة والعشرون: إدراك كيفية الصفات ممتنع عقلاً وشرعاً.....
٦٨
- لفظ غير موجود في أصل كلام الشيخ الشنقيطي، وتنبيه مهم.....
٦٩
- مناظرة مضحكة بين حنبلي -سلفي- وأشعري.....
٦٩
- تنبيه على لفظ مُشكل من كلام الشيخ الشنقيطي.....
٧٠
- القاعدة الخامسة والعشرون: تفسير اللفظ بحسب السابق واللاحق لا يسمى تأويلاً.....
٧١
- المتن: (وختامًا إخواني نوصيكم وأنفسنا...)
٧٢
- القاعدة السادسة والعشرون: سلف المؤولة هم اليهود.....
٧٣

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... أما بعد:

فقد اطلعت على تفريغ لدورة علمية في شرح رسالة: (الأسماء والصفات نقلًا وعقلًا) للعلامة محمد الأمين الشنقيطي، وقد استللت منها-بفضل الله- ستًا وعشرين قاعدة ثم قام بعض الإخوة بإعداده ووضعوا له فهرسًا، وأسميته:

(القواعد العقدية من التقريرات الشنقيطية في الأسماء والصفات الإلهية)

أسأل الله أن ينفع به عباده، وأن يتقبله برحمته وهو أرحم الراحمين.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. عبد العزيز بن ريس الريس

المشرف على موقع الإسلام العتيق

[@dr_alraies](https://www.instagram.com/dr_alraies)

٧ / ٨ / ١٤٤١ هـ

مقدمة:

أصل هذا الدرس محاضرة للعلامة محمد الأمين الشنقيطي -رحمه الله تعالى- ألقاها ثم فرغت وانتشرت مُفرغَةً ومسموعةً، وهذا تعليق عليها -إن شاء الله تعالى-.

وهذه المحاضرة تتعلق بأسماء الله وصفاته، واسم المحاضرة: (الأسماء والصفات نقلًا وعقلًا).

ومحمد الأمين الشنقيطي معروف بعلمه، ومن أشهر كتبه ومؤلفاته: (أضواء البيان) وله رسائل وفتاوى وإجابات مفيدة للغاية -رحمه الله تعالى- بل لعله أعلم من جاء من بلاد شنقيط في هذه العصور المتأخرة إلى بلاد التوحيد والسنة السعودية -أعزها الله بالتوحيد والسنة وجميع بلاد المسلمين-.

وقبل البدء بالتعليق على هذه الرسالة المباركة أقدم بمقدمات:

المقدمة الأولى:

أهم ما ينبغي أن يُدرس وأن يُتعلم هو علم التوحيد، ومن علم التوحيد الأسماء والصفات، وقد كثر كلام السلف في توحيد الأسماء والصفات لسبب ذكره ابن بطة في (الإبانة الكبرى) قال: لأن المخالفين كثير في زمانهم فكثُر كلامهم في هذا، بخلاف توحيد الألوهية، فإن المخالفين لم يظهروا في وقت السلف بهذه الكثرة، لذا لم يكن كلامهم كثيرًا في توحيد الألوهية والربوبية.

أما بعد ذلك ومع غربة الإسلام، فكثرت المخالفة حتى في توحيد الألوهية بل وحتى في توحيد الربوبية، وألّف أئمة الإسلام مؤلفات في ذلك وكتبوا كتابات مفيدة، ومن أبرز من كتب في ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- وتلميذه ابن القيم وابن رجب، إلى شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب وأئمة الدعوة النجدية، ومن ناصر هذه الدعوة، رحم الله جميع علماء الإسلام برحمته وهو أرحم الراحمين.

فالمقصود أن هذه الرسالة في توحيد الأسماء والصفات، والخلاف فيها قديم منذ أن خرج الجعد بن درهم وتبعه تلميذه الجهم بن صفوان، والخلاف اشتد في هذا الباب، ثم اشتهرت بالمخالفة المعتزلة، فقام السلف قومتهم الشديدة تجاه المعتزلة، حتى ضعفت المعتزلة لشدة السلف تجاههم، لكن حدث بعد ذلك طائفة هي في الظاهر على

طريقة أهل السنة، وفي الواقع والحقيقة هم ما بين معتزلة وجهمية، فاغتر بهم كثيرون، وهؤلاء هم الأشاعرة.

وبسبب مذهب الأشاعرة في باب الاعتقاد راج مذهب تأويل الصفات في صفوف أهل السنة، حتى عمّ وطمّ أكثر بلاد العالم الإسلامي، بل اغترّ بذلك كثير من علماء الإسلام، فأصبح كثير من علماء الإسلام أشاعرة فراج هذا المذهب الأشعري وشاع، وممن تقلده وكان له دور في نصرته صلاح الدين الأيوبي، فقد تقلد الاعتقاد الأشعري ونشر المتون في الاعتقاد ليحفظها الصبية، حتى شاع وعمّ هذا الاعتقاد إلى يومنا هذا.

لذا كان الجهاد عظيمًا في بيان خطأ أصول الأشاعرة، ومن الجهود المباركة في ذلك: جهد محمد الأمين الشنقيطي في هذه الرسالة، فإنها مخصصة في الرد على الأشاعرة في باب الأسماء والصفات كما سيأتي.

ومن أقوى من رد -بل هو أقوى من رد- على الأشاعرة شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- وقد كتب فيهم كتبًا كثيرة، بل لا يكاد أن يكتب كتابًا إلا ويكون الأشاعرة من المقصودين بهذا الكتاب، فقد ألف -رحمه الله تعالى- (الفتوى الحموية) و(التدمرية) و(بيان تلبيس الجهمية) وهو ردُّ على الرازي وقال يسميه: الرازي الجهمي، وكذلك (درء تعارض العقل والنقل) وهو رد على الرازي وعلى القانون الكلي الذي نظره وأشاعه الرازي.

فهو -رحمه الله تعالى- قد أجلب بما آتاه الله من قوة بأدلة عقلية وسمعية في الرد على الأشاعرة، حتى نقض بنيانهم، فأصبحوا أسرى بعد أن أصبحوا في الظاهر غالبين، وكسر سلاحهم وأرجع رميهم وسهامهم عليهم بحججهم وأدلتهم، -رحمه الله تعالى-.

لذا من أراد أن يتزود وأن يكون ذا بصيرة ومعرفة بضلال الأشاعرة نقلًا وعقلًا، فليدمن القراءة في كتب ابن تيمية ثم في كتب تلميذه ابن القيم -رحمه الله تعالى-.

ومن كلمات علامة الكويت ابن جراح -رحمه الله تعالى- أنه يقول: لا أظن أحدًا من المتأخرين يسلم من خطأ عقدي إذا لم يكن يقرأ من كتب ابن تيمية وابن القيم. وصدق -رحمه الله تعالى- فإن كتب ابن تيمية وابن القيم فيها من التأصيل السلفي في باب الاعتقاد الشيء العظيم، وفيها في المقابل من نقض اعتقاد ومناهج المخالفين بالنقل والعقل الشيء الكثير، أسأل الله أن يغفر لهما وجميع علماء المسلمين إنه أرحم الراحمين.

فينبغي أن يُعتنى بالتوحيد بأنواعه الثلاثة، توحيد الألوهية والربوبية والأسماء والصفات، وينبغي أن تُبذل الجهود فيه، ومما يدل على أهمية التوحيد بأنواعه الثلاثة أنه متعلق بالله سبحانه وتعالى، وقد ذكر ابن القيم وابن أبي العز الحنفي -رحمه الله تعالى- أن شرف العلم بشرف المعلوم، فالتوحيد يتعلق بالله سبحانه وتعالى.

والسبب الثاني في وجوب الاعتناء بالتوحيد: أن الخطأ فيه شديد، كما قال الشافعي لما ذكر التوحيد: هو علم إذا أخطأت فيه قيل لك كفرت، بخلاف الفقه إذا أخطأت فيه فأنت في الغالب ما بين أجر أو أجرين. فإذن لابد من العناية والاجتهاد في التوحيد، فإذا كان الخطأ فيه بهذه المنزلة الخطيرة، ونحن في زمن قد شاعت فيه البدع، فمن أعظم أسباب نجاة النفس أن يعتني به حتى ينجو. إلى غير ذلك من الأسباب الكثيرة.

المقدمة الثانية:

ينبغي أن يُضبط الدين كله بفهم السلف، سواء كان في التوحيد أو في الاعتقاد، أو في الفقه، أو في أصول الفقه، ففي الدين كله يجب أن يُضبط الدين كله بفهم السلف، كما قال سبحانه: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

فمنهج السلف هو الأسلم والأعلم والأحكم، ولو لم يكن كذلك لما أمرنا الله أن نفهم الكتاب والسنة بفهم السلف، ففهم السلف واجب ولا بد أن نكون سلفيين، ومعنى أن نكون سلفيين: أن نفهم الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح، لذلك قال الإمام أحمد في (أصول السنة): أصول السنة عندنا القرآن والسنة وما عليه الصحابة. فلا بد من أصول ثلاثة، من كتاب وسنة وما عليه الصحابة.

وروى الآجري عن الأوزاعي أنه قال: "عليك بآثار السلف وإن رفضك الناس، وإياك وآراء الرجال وإن زخرفوه لك بالقول"، فلا بد أن نجتهد باتباع آثار من سبق، وأسأل الله أن يحيينا على التوحيد والسنة وأن يميئنا على ذلك، وأن نلقى الله راضياً عنا.

المقدمة الثالثة:

إن من أضر ما ضر الدين علم الكلام، فعلم الكلام فساد للدنيا والدين، وهو باب شر، بل هو الشر، فهو في نفسه شر وباب لشور، وقد ابتلي المسلمون وأهل السنة به بلاءً شديدًا، حتى مما نُقل عن شيخ الإسلام ونقل هذا السفاريني وغيره أنه قال: إني لا أظن أن الله يغفل ... وفي بعض المنقولات: يغفر للمؤمن بما جرّه على الإسلام من علم الكلام.

لأن المؤمن جرّ هذا الفساد على الإسلام وجرّ هذا العلم، وجيّر له أنصارًا، ثم نصر أنصاره، ثم في المقابل كبت أهل السنة وحصلت المحنة المعروفة التي ممن ابتلي فيها الإمام أحمد -رحمه الله تعالى-.

وهذا العلم علم فاسد في نفسه ومؤداه، حتى من كلمات ابن القيم -رحمه الله تعالى- في كتابه (مفتاح دار السعادة) قال: ما دخل علم المنطق علمًا إلا أفسده. وصدق -رحمه الله تعالى- وعلم المنطق من علم الكلام.

ومما يدل على أن علم الكلام علم فاسد ما يلي:

- الأمر الأول: أنه ليس مبنياً على كتاب ولا سنة، والخير كل الخير في الرجوع إلى الكتاب والسنة ﴿فَإِنْ تَنَارَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩] وهو الهداية ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]، ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢].

إذن ما ليس كذلك فهو ضلال وغواية، ومن ذلك علم الكلام.

- الأمر الثاني: أن العلماء المتميزين من المتكلمين ندموا على دراستهم لعلم الكلام وعلى اعتناقهم للاعتقاد المبني على علم الكلام، وممن ندم الجويني، ورجع عن كتابه (الإرشاد) وألف كتاب (النظامية)، وإن كانت كتابه (النظامية) ليس على اعتقاد السلف، وهو يظنه على اعتقاد السلف، وإنما هو على عقيدة التفويض، كما بيّنه ابن تيمية في كتابه (درء تعارض العقل والنقل)، لكن يُستفاد من هذا أنه أمر بالرجوع إلى ما عليه السلف، لكن أخطأ وظن طريقة السلف التفويض، والأمر على خلاف ذلك، ثم ذم علم الكلام.

وممن ندم في دراسة علم الكلام الرازي المسمى بالفخر الرازي، نقل الذهبي في كتابه (تاريخ الإسلام) نقل عن ابن الصلاح قال: حدثني الطاغاني مرتين أنه سمع الفخر الرازي يقول: "ليتني لم أنشغل بعلم الكلام" وبكى.

فالرازي وهو الرازي الذي بلغ فيه مبلغًا كبيرًا قد ندم على دراسته ثم بكى، لذا اشتهرت توبة الرازي والشهرستاني والغزالي، وغيرهم، والسبب أنهم أصبحوا حيارى، فهذا العلم لا يؤدي إلا إلى الحيرة، ثم يقول آخر المطاف بعد المعارك الطويلة والمؤلفات الكثيرة: يا ليتني أموت على عقيدة عجائز نيسابور. فاحمدوا الله على التوحيد والسنة، فهذا مما يدل على فساد هذا العلم اليوناني، العلم الذي هو مخالف للكتاب والسنة.

– **الأمر الثالث:** أن علماء أهل السنة الذين خاضوا علم الكلام للرد على المتكلمين قد نبأوك على أن هذا العلم ضلال وفساد، وممن بيّن هذا شيخ الإسلام ابن تيمية، فقد بلغ في هذا العلم أقصاه، بل نقضه بأصوله، ورد على أئمته، وبيّن أنه لا فائدة من هذا العلم، بل قال في علم المنطق الذي هو من مبادئ علم الكلام: لا يفهمه الغبي، ولا يستفيد منه الذكي.

وصدق -رحمه الله تعالى- فإذن غاية ما فيه أنه علم لا ينفع، فما بالك وهو علم ضار، لذا حرّمه النووي، وابن الصلاح، بل وحكى ابن الصلاح الإجماع على حرّمته، هذا علم المنطق فضلًا على ما زاد عليه من علم الكلام، وهو خلط ذلك في باب العقائد.

وممن خاض في هذا الشوكاني، وقد ذكر في شرح حديث: «**إن الحلال بيّن والحرام بيّن**» قال: أنبتك برجل قد درس علم الكلام، ثم بلغ أقصاه، وأنه لا فائدة من هذا العلم، بل هو ضار، وإنما يُخشى على من يُخشى عليه من يدرسه ظانًا أنه مفيد، فلا يبلغ منتهاه، فيبقى مغترًا به لظنه مفيدًا.

فهؤلاء قوم قد درسوه وعرفوه، وصدق الله القائل: ﴿**وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ**﴾ [فاطر: ١٤]، لذا لناخذ العبرة من هؤلاء، ولنقف الموقف الشرعي تجاه هذا العلم الفاسد الذي هو علم الكلام.

وقد يقول قائل: إذا كان دراسة علم الكلام محرّمًا فلماذا نرى بعض أئمة السنة يدرسون الكلام؟ بل نجد من علمائنا المعاصرين من يأتي ببعض مصطلحات المتكلمين؟

يقال: كما قال شيخ الإسلام: علم الكلام محرم، لكن يُدرس للحاجة لأجل الرد على المتكلمين، لإنقاذ هؤلاء المساكين ومن اغتر بهم بسلاحهم وبما ظنوه خيرًا، وإلا الأصل ألا يُدرس، وقد ذكر نحوًا من هذا ابن عبد البر في كتابه جامع بيان العلم وفضله .

ثم نحن والله الحمد قد منّ الله علينا بمثل شيخ الإسلام، فبلغ فيه أقصاه، وأصل قواعد هي كافية في نقض أصولهم، فالى اليوم وهم حيرى تجاه هذه القواعد، وقد أصبحوا أسرى بعد أن ظنوا أنفسهم غالبين بما نقضه شيخ الإسلام من قواعدهم، فيكفينا أن ندرس ما نحتاج إليه في كتب شيخ الإسلام لأجل أن نرد عليهم. فلذلك هم في حيرة لا يعلمها إلا الله، وقبل فترة دخلت أحد المواقع المشهور من مواقع المتكلمين الأشاعرة، وأرى إشكالاتهم وما يطرحونه من إشكالات حتى يقول أحدهم: قابلنا رجلاً وهابياً -بزعمهم- وأورد علينا إشكالاتاً، فما الجواب على إشكاله ...؟

فتراهم في معركة وفي حيص بيص وحيارى لا يعرفون الجواب، ثم ترى مبرزهم يأتي بكلام لا يفهمه من بعده، حتى يقول أحد المبرزين في قراءته لشيخه المبرز: لم أفهم أعد علي الكلام. ثم يعيد عليه بأسلوب وآخر، وله عذره في ألا يفهم؛ لأنه كلام لا أساس له، فالكلام الخطأ والغلط لا يُفهم لعسره، ولأنه خطأ وغلط ومتناقض.

فالمقصود من هذا أننا ينبغي أن نأخذ العبرة ممن سبق في ذم هذا العلم، وألا نغتر به، فبعض الطلاب قد يأتيه الشيطان باسم النهضة في العلم والحرص في طلبه، فيريد أن يدرس علم الكلام ويحفظ بعض المتن فيه، وقد بلغني عن بعضهم، وهذا من الخطأ الكبير، واحمدوا الله فالإنسان إذا كان في عافية فإن العافية لا يعدلها شيء، فأول الأمر تدخله لإرادة تعلمه للرد على المتكلمين لنهضة في العلم، ثم بعد ذلك تنزلق في أحواله، أسأل الله أن يُعافيني وإياكم.

المقدمة الرابعة:

هذه الرسالة في الرد على الأشاعرة، وينبغي أن يُعلم أن الأشاعرة ليسوا أهل سنة، بل هم مبتدعة، وقد توارد العلماء على تبديعهم، وألّف ابن المبرد رسالة في الرد على ابن عساكر سماها: (جمع الجيوش والداكر في الرد على ابن عساكر) وذكر عن ألف عالم تبديع

الأشاعرة، قال: ولو شئت لنقلت ذلك عن ألفين، بل عن عشرة آلاف بل عن أكثر. وصدق -رحمه الله تعالى-.

وشيخ الأشاعرة في كثير من أبواب الدين أبو محمد بن كلاب، وقد بدّعه وضلله الإمام أحمد كما نقله ابن خزيمة، مع أن الذي أظهره يُعد شيئاً قليلاً بالنسبة إلى اعتقاده ثم بالنسبة لاعتقاد الأشاعرة بعد ذلك، ومع ذلك بدعه وضلله الإمام أحمد -رحمه الله تعالى-.

فالأشاعرة مبتدعة وضلال في أبواب كثيرة من أبواب الدين، وأذكر بعض الأصول التي بدّع وضلل أهل السنة الأشاعرة من أجلها:

(الأمر الأول): الأشاعرة مخالفون لأهل السنة في معنى كلمة التوحيد لا إله إلا الله، يقول الأشاعرة كما ذكر هذا الباقلاني والبيهقي والحلي وغيرهم: إن معنى لا إله إلا الله يرجع إلى توحيد الربوبية، أي: لا خالق إلا الله، ولا قادر على الاختراع إلا الله.

أما أهل السنة والمسلمون قاطبةً من أهل السنة يقولون: إن معناها يرجع إلى توحيد الألوهية.

(الأمر الثاني): مصدر التلقي عند الأشاعرة العقل فيقولون: إن العقل مقدم على الشرع، فهل تصدق أن الأشاعرة يقولون: إذا تعارضت عقولنا مع كتاب الله وسنة النبي -صلى الله عليه وسلم- قدمنا عقولنا على كتاب الله وسنة النبي -صلى الله عليه وسلم-؟!!!

وقد أصّل هذا الجويني، وأصّله بأوضح الرازي في القانون الذي سماه بالقانون الكلي كما في كتابه (المطالب العالمة) وفي شرح (الأربعين) وغيرها، فهم ينصون على أن العقل مقدم على الشرع.

يا قوم! لو قام رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بين أظهرهم ودعاهم إلى أمر، فإن مقتضى قولهم أن يقولوا: إن عقولنا مقدمة على كلامك يا رسول الله! فيقدمون عقولهم على كلام رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فمصدر التلقي عندهم العقل لا الشرع، ويقدمون العقول على الشرع، والله يقول: ﴿فَإِنْ تَنَارَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

(الأمر الثالث): في باب الصفات لا تُثبت الأشاعرة من صفات المعاني إلا سبع صفات - كما سيأتي- ومصدرهم في إثبات هذه السبع العقل لا الشرع، ثم هم في هذه السبع مخالفون في مدلولها للصفات التي دل عليها الكتاب والسنة، فهم يثبتون السمع والبصر... إلخ، فما أثبتوه من السمع والبصر مخالف لاعتقاد أهل السنة في سمع الله وبصره الذي دل عليه الكتاب والسنة وما عليه سلف هذه الأمة.

(الأمر الرابع): الأشاعرة في باب الإيمان مرجئة، لا يرون العمل من الإيمان، ولا يرون أن العمل يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، ولا يرون كفرًا بالأعمال، بل يُرجعون الكفر كله إلى القلب، فهم في الإيمان على قولين، ما بين أن معناه التصديق أو المعرفة، فلهم قولان في ذلك، فمن قال: إن الإيمان هو التصديق قال: الكفر هو التكذيب. ومن قال إن الإيمان هو المعرفة قال: الكفر هو الجهل. هذا ما يُقرره الأشاعرة.

(الأمر الخامس): الأشاعرة في باب القدر جبرية، وهم فزعوا إلى الكسب، وحقيقة الكسب راجع إلى عقيدة الجبر وأنه لا إرادة للعبد، وأنه كالريش في مهب الريح، لا إرادة له.

(الأمر السادس): لا يوجد أشعري يُثبت شيئاً من الصفات الفعلية، وهذا أمر أجمع عليه المتكلمون من الجهمية والمعتزلة والماتريدية والأشاعرة، فلا يُثبتون شيئاً من الصفات الفعلية، وإذا أثبتوها في الظاهر فإنهم لا يُثبتونها في الحقيقة، وذلك إذا دقت وجدتهم أنهم يُرجعونها إلى الإرادة، أو يقولون هي مجاز، فإثبات الصفات الفعلية يتناقض مع أصل عندهم وهو دليل الأعراض وحدوث الأجسام.

(الأمر السابع): الأشاعرة لا يُثبتون علو الله، ويرون أن إثبات العلو كفر وخروج عن الدين، والمراد علو الذات، أما أبو الحسن الأشعري وبعض متقدميهم فكلامه محتمل، فيحتمل أنه يُثبت العلو ويحتمل أنه يريد التفويض، ونقل السجزي في رسالته لأهل زبيد أن أبا الحسن الأشعري يقول: إن من قال إن الله في السماء فهو كافر. أما متأخروهم بل حتى بعض المتقدمين الذين هم بعد أبي الحسن الأشعري فكلامهم صريح في عدم إثبات العلو، وأنهم يرون عدم إثبات علو الذات لله سبحانه وتعالى.

مع أن علو الذات قد تواردت الأدلة فيه، حتى ذكر ابن القيم أن هناك ألفي دليل على إثبات علو الله سبحانه، ومع ذلك لم يلتفتوا إلى هذه الأدلة بل ضربوا بها عرض الحائط.

(الأمر الثامن): الأشاعرة في باب الكرامة -وما يسمونه بالمعجزة، وأهل السنة يسمونها بالآيات-، هم لا يُثبتون من الآيات وخوارق العادات إلا ما كان على وجه التحدي، يقولون: أمر خارق للعادة على وجه التحدي. وقد نقد هذا أئمة السنة، وممن نقد هذا شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- ويبيّن أن أكثر ما أجرى الله على يد نبيه -صلى الله عليه وسلم- من خوارق العادات -وهي الآيات- ليست على وجه التحدي، وإنما الذي على وجه التحدي القرآن.

وهم يجعلون ما يسمونه بالمعجزات ملازمًا للتحدي، وهذا بخلاف ما عليه أهل السنة. وخطأ آخر وقعوا فيه أيضًا فقالوا: كل معجزة لنبي فهي يمكن أن تكون كرامة للولي إلا نزول القرآن. والعياذ بالله وهذا من الكذب والبهتان، فإن للأنبياء من الآيات والمعجزات ما ليس لعامة الناس من خوارق العادات، وقد نقد هذا شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه (النبوات).

(الأمر التاسع): الأشاعرة لا يُثبتون لله الكلام اللفظي، فيقولون: لم يتلفظ ربنا، وإنما هو كلام نفسي، ثم في المخلوق لهم قولان، والشائع عندهم أن هذا حتى في المخلوق فيقولون ما تسمعه من كلام المخلوق ليس كلامًا. فكابروا في ذلك وناقضوا المعقول والمنقول والواقع، فكيف يقولون: إن من يتكلم ويلفظ ليس متكلمًا؟ والله يقول: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] ويقول: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [الكهف: ٥] يقول السجزي في رسالته لأهل زبيد: وقد أحدث ابن كلاب وأبو الحسن الأشعري بدعة لم يسبقهم بها أحد من العالمين، وهو عدم إقرارهم بالكلام اللفظي، وذكر نحوًا من كلامه شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه (التسعينية)، فهم لا يُثبتون شيئًا من الكلام اللفظي، ولا يُقرون به، نسأل الله أن يُعافينا وإياكم.

(الأمر العاشر): الأشاعرة يقولون: إن الله يُرى إلى غير جهة، ومقتضى قولهم عدم إثبات الرؤية، وقد صرح بهذا المقتضى واللازم الرازي، قال: فإن لازم قولنا في كلام الله لما قلنا بالكلام النفسي دون اللفظي أن الله لا يتكلم، ولزوم قولنا في الرؤية -أي أنه يُرى إلى غير جهة- هو أن الله لا يُرى.

وصدق الرازي، فهم إذن ممن يُنكرون رؤية الله سبحانه وتعالى، وهذا أمر خطير وكفر به السلف، أسأل الله أن يُعافينا وإياكم.

(الأمر الحادي عشر): الأشاعرة لا يؤمنون بأحاديث الآحاد في باب العقائد، ويردونها جملة وتفصيلاً، وذلك لأصل فاسد عندهم وهو أنهم قالوا: إن الاعتقاد لا بد أن يكون يقينياً قطعياً، ثم زعموا أن أخبار الآحاد ليست كذلك، فردوا خبر الآحاد في باب العقائد، فضلوا وأضلوا، وهذا أصل عظيم ضلت فيه الأشاعرة، أسأل الله أن يُعافينا وإياكم.

أما أهل السنة فهم مجمعون كما دل الكتاب والسنة على قبول خبر الآحاد حتى في باب العقائد، ذكر الإجماع ابن عبد البر في أوائل كتابه (التمهيد) وابن تيمية في (دفع الاعتراضات المصرية) وابن القيم كما في (مختصر الصواعق).

ولازم قولهم أن لا يُقبل حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- البتة، لأن أحاديث النبي -صلى الله عليه وسلم- آحاد وليست متواترة على التواتر بالمعنى الذي يُقرره المتكلمون، وهو ما رواه جمعٌ عن جمعٍ تُحيل العادة تواطؤهم وتوافقهم على الكذب من أول السند إلى منتهاه وأن يكون مستندهم الحس. هذا التعريف للمتواتر لا وجود له في أحاديث النبي -صلى الله عليه وسلم- وقد اعترف بهذا ابن حبان في مقدمة صحيحه، والحازمي في كتابه شروط الأئمة الخمسة وابن النجار في شرح (الكوكب) أن أحاديث النبي -صلى الله عليه وسلم- آحاد وليست متواترة.

فمن لم يقبل خبر الآحاد في العقائد نتيجة قوله ألا يقبل أحاديث النبي -صلى الله عليه وسلم- كلها، لأن جميع أحاديثه آحاد، بل لازم ذلك ألا يقبل خبر الآحاد حتى في الأمور الفقهية، وقد نبه على هذا ابن القيم كما في (مختصر الصواعق)، وذلك أنه ما من أمر فقهي عملي إلا وهو متضمن لأمر عقدي، ويتضح هذا بالمثل: فصلاة ركعتي الضحى أو تحية المسجد أو الرواتب أو غير ذلك من السنن، هي أمور عملية لكنها متضمنة لأمر عقدي وهو اعتقاد سنيته واستحبابها، فمن لم يقبل خبر الآحاد في باب العقائد لازم هذا أن لا يقبل خبر الآحاد حتى في الأمور الفقهية والعملية؛ لأنها متضمنة لأمر عقدي.

(الأمر الثاني عشر): الأشاعرة يرون أن المقلد في الاعتقاد كافر، وفي قول آخر عندهم: مُخطئ وآثم. والدليل الذي يوجبون النظر فيه هو دليل الأعراض وحدوث الأجسام، ولازم قولهم إن كل العوام ما بين كافر على قول عندهم أو آثم بسبب أنهم مقلدون في

باب العقائد، بل حتى كثير من طلبة العلم من الأشاعرة أنفسهم هم مقلدون في مقدماتهم الكلامية. لذا مذهب الأشاعرة مذهب ضال، وهم من أبعد المذاهب عن أهل السنة.

فإن قيل: قد ذكر شيخ الإسلام أنهم أقرب المذاهب؟

يُقال: هذا حق نسبيًا، فهم أقرب من الجهمية على بُعد الجهمية وأقرب من المعتزلة، لكنهم بعيدون للغاية، لكن أقرب من الأبعد، والأقرب من الأبعد لا يكون قريبًا، فإذن هم بعيدون ومبتدعة وضلال، وهذا أمر ينبغي أن نفقهه وأن نعرفه، وبعض الناس يظن أن الخلاف بين أهل السنة والأشاعرة فقط في الصفات وأن الأشاعرة يُثبتون سببًا من الصفات أما أهل السنة فيثبتون الصفات كلها، والأمر أكبر من هذا بكثير.

فإذن ينبغي أن نعرف اعتقاد أهل السنة وأن نُحقق اعتقاد أهل السنة وأن نعرف مقدار ضلال الأشاعرة. وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- في بعض المواضع كما في (بيان تلبيس الجهمية) وغيره، أن الأشاعرة أهل سنة في الأرض التي يوجد فيها المعتزلة.

فلا يريد ابن تيمية أنهم أهل سنة مطلقًا، وإنما نسبيًا فهو بهذا يُقرر أنهم أهل بدع وأنهم ليسوا أهل سنة، لذلك صرح في المجلد الثاني كما في (مجموع الفتاوى) أن الأشاعرة مبتدعة، وهذا ليس غريبًا على شيخ الإسلام، بل هذا الواجب أن يُقال فيهم.

ثم رأيت بعض المعاصرين أخطأ خطأ كبيرًا وقال: الأشاعرة أهل سنة بالمعنى العام. يقول: وأهل السنة لهم إطلاقان، إطلاق عام وإطلاق خاص، والإطلاق العام فيما يُقابل الرافضة، والإطلاق الخاص بمعنى أهل الحديث... إلخ. فيقول: الإطلاق العام بما يُقابل الرافضة هم أهل سنة.

يُقال: ينبغي أن يفهم معنى كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، فمعنى كلامه -رحمه الله تعالى- أنه يتحدث عن استعمال العامة لا الاستعمال الشرعي، فالعامة يقولون مثلًا في بلاد العراق الناس فيه ما بين أهل سنة وشيعة أو رافضة، فيتساهلون في إطلاق السنة على كل من ليس شيعيًا حتى ولو كان أشعريًا بل حتى ولو كان معتزليًا، فابن تيمية يتكلم عن استعمال العامة لا عن الاستعمال الشرعي، ويُورد هذا في مقام بيان ضلال الرافضة، وأنهم

من أبعد الناس عن أهل الحق بدليل أن العامة جعلوهم قسمًا مُغايرًا لجميع المسلمين. ذكر هذا كما في (مجموع الفتاوى) وذكره في كتابه (منهاج السنة).

فاغتر بعضهم بهذا الكلام حتى سمعت بعض الفضلاء لما قيل له: ما معنى كلام ابن تيمية عن الأشاعرة في أنهم أهل سنة؟ فقال: هم أهل سنة فيما وافقوا فيه أهل السنة، وهذا غلط، فإن السنة لا تتجزأ، من صار مبتدعًا يُقال مبتدع ولو كان موافقًا أهل السنة في أمور كثيرة.

فالسلف بدعوا الحسن بن صالح لأنه رأى الخروج على السلطان، فضله الثوري والإمام أحمد وغيرهم من أئمة السنة، وهو موافق لأهل السنة في أبواب كثيرة من أبواب الدين، لكن البدعة غلبة، كما أن الفسق غلاب، فقد يكون الرجل قوامًا بالليل صوامًا بالنهار، لكنه صاحب كبيرة فيكون فاسقًا عند أهل السنة، فكما أن الفسق غلاب فكذلك البدعة غلبة، ومثل ذلك الكفر، فقد يكون الرجل مؤمنًا بالدين كله إلا أنه أنكر وكفر بجبرائيل وحده -عليه السلام- فيكون كافرًا، فالكفر غلاب.

إذن الكفر والبدعة والفسق غلبة، فالمراد من هذا أن قول بعضهم هم أهل سنة فيما وافقوا فيه أهل السنة. هذا خطأ لما تقدم ذكره، وثانيًا: لازم هذا أن يُقال إن المعتزلة أهل سنة فيما وافقوا فيه أهل السنة، وهذا أيضًا خطأ ولا يقول به أئمة السنة.

فإذن الخلاصة من هذا: ينبغي أن يُعلم أن الأشاعرة على ضلال عظيم، وألا يُستهان بضلالهم وبخلافهم، فإن خلافهم كبير مع أهل السنة.

المقدمة الخامسة:

سيذكر الشنقيطي -رحمه الله تعالى- اصطلاحات كلامية، وأريد أن أعرف ببعضها بتعريف مختصر، وهذه الاصطلاحات الكلامية هي معتقد الأشاعرة في الصفات، ذكر الشنقيطي -رحمه الله تعالى- أن الأشاعرة في الصفات يُثبتون الصفات التالية، وسأذكر كلامه ثم أذكر كلام غيره -إن شاء الله تعالى-.

(الأمر الأول مما يُثبتته الأشاعرة): صفات المعاني، ويريدون بصفات المعاني الصفات السبع المعروفة التي هي: السمع، والبصر، والكلام، والحياة، والقدرة، والإرادة، والعلم.

وللفائدة: الذي اعتمد عليه الأشاعرة في إثبات هذه الصفات السبع هو الدليل العقلي لا النقل، وقد اعتمدوا على أدلة عقلية لازمها أن يُثبتوا غيرها كما بيّنه ابن تيمية -رحمه الله تعالى- في (الأصفهانية) و(التدمرية) وغيرها من كتبه.

فقالوا: وجود المخلوقات يدل على القدرة، فبهذا أثبتوا القدرة، ثم قالوا: التخصيص يدل على الإرادة، فجعل هذا المخلوق حيواناً وحشياً، وهذا المخلوق كبيراً، وهذا المخلوق صغيراً، ثم قالوا: اتقان الصنعة والخلق يدل على العلم. ثم قالوا: إذا وُجد العلم والقدرة والإرادة فإنما تكون للحى، فأثبتوا الصفة الرابعة وهي الحياة.

ثم قالوا: كل حي لابد أن يكون سميعاً بصيراً متكلماً، فأثبتوا الصفة الخامسة والسادسة والسابعة. فبهذا أثبتوا صفات المعاني، واعتمدوا في إثباتها على العقل لا الشرع، ثم ما أثبتوه ليس على طريقة أهل السنة، فهم يُثبتون سمعاً قديماً، وبصراً قديماً، ومقتضى هذا أن يُرجعوا السمع والبصر إلى العلم، وقد اعترف بهذا جمع من الأشاعرة، ثم ما أثبتوه من الكلام هو النفسي لا اللفظي، ومؤدى هذا أنهم لا يُثبتون الكلام، إلخ.

(الأمر الثاني): الصفات المعنوية، وإثبات الصفات المعنوية هو أن يقولوا في السمع: كونه سميعاً. وفي البصر: كونه بصيراً. وفي العلم: كونه عليماً. ففي الصفات السبع كلها يقولون: كونه ... كونه ...، فإذا صفات المعاني سبع، والصفات المعنوية هي سبع، فمجموع الصفات عندهم أربع عشرة صفة.

(الأمر الثالث): الصفة النفسية، وهي ترجع إلى بحث سيأتي ذكره -إن شاء الله تعالى- لكن المراد بها ما يدل على الذات.

(الأمر الرابع): الصفات السلبية، ومرادهم: سلب النقص عن الله سبحانه وتعالى -المزعوم في أذهانهم وزبالة أفكارهم- والصفات السلبية فصلوها بما يلي:

- الأمر الأول: البقاء، وفي الصفات السلبية يأتون بلفظ "عدم"، فالبقاء: عدم الأخرى للموجودات.
- الأمر الثاني: القدم، أي عدم الأولوية للموجودات.

- الأمر الثالث: الوجدانية، أي أنه وحيد في أسمائه وصفاته، عدم المماثلة للمخلوقين في الأسماء والصفات.
- الأمر الرابع: مخالفة الحوادث، أي عدم مشابهة المخلوقات.
- الأمر الخامس: الغنى النفسي، وهو عندهم: عدم التخصيص، أو عدم الحاجة إلى المحل، ونتج عن ذلك إنكار علو الله سبحانه وتعالى.

فإذن الصفة الأولى التي أثبتوها صفات المعاني وتحتها سبع، والصفة الثانية الصفات المعنوية وتحتها سبع، والأمر الثالث الصفات النفسية وهي واحدة، والأمر الرابع الصفات السلبية وتحتها خمس صفات، وهذه مجموعها عشرون صفة، وهذا المشهور عند الأشاعرة أنهم ما بين أن يُثبتوا عشرين صفة أو أن يُثبتوا ثلاث عشرة صفة كما سيأتي بيانه.

(الأمر الخامس): الصفات الفعلية، وحقيقة الصفات الفعلية أنها ترجع إلى الأمور الإضافية كما سيأتي بيانه، لكن لا تظن أنهم يُثبتون الصفات الفعلية كما يُثبتها أهل السنة، كلا، بل هي عندهم إضافية كما سيأتي.

(الأمر السادس): الصفات الجامعة، أي: المعاني الجامعة كالرأفة والرحمة والعدل إلى غير ذلك من المعاني، وهذا فصله الشنقيطي -رحمه الله تعالى- وإلا فالأشاعرة يُجملون كما تقدم من عشرين صفة أو ثلاث عشرة صفة، ومنهم من يختصر الكلام ويجعلها راجعةً إلى صفات المعاني فحسب.

إذا تبينّت هذه الصفات، فمما تقدم ذكره الصفات الإضافية وهي عند الأشاعرة والمتكلمين جميعاً هي في حقيقتها ليست صفات، وإنما لها معنى بالنظر إلى غيرها، كالأبوة، لا يكون أباً حتى يكون له ولد، وكالقرب، لا يكون قريباً حتى يُوجد ما يقرب منه، وكذلك البعد، فحقيقة الصفات الإضافية أمر نسبي وليست صفة ثابتة بنفسها.

وأريد أن يُحقق الكلام فيما يذكر الأشاعرة، أما صفات المعاني فهم متفقون على إثبات السبع، ومنهم من يزيد، أما الصفات المعنوية فجمهور الأشاعرة على عدم إثباتها، وإنما أثبتها الجويني والباقلاني وأمثالهم، وإلا فإن جمهور الأشاعرة على عدم إثباتها، وممن نفاها الباجوري في شرح (جوهرة التوحيد) وغيره.

وسبب ذلك: أن إثبات الصفات المعنوية راجع إلى إثبات الأحوال التي أحدثها أبو هاشم الجبائي، فهو من أحدث الأحوال، لذلك قال العلماء: محارات العقول ثلاث، الكسب عند الأشعري، والأحوال عند أبي هاشم الجبائي، والطفرة عند النظام.

الأحوال: أمرٌ لا وجود له، يقول: ليس عدمياً ولا وجودياً، والشيء الذي ليس وجودياً ولا عدمياً يُعدّ متناقضاً، والتناقض ليس شيئاً، لذلك ما استطاعوا أن يفسروه، فقالوا: العلم من صفات المعاني. وإذا أرادوا أن يجعلوها صفة معنوية يقولون: كونه عالمًا ... فهي نسبة بين صفة العلم وبين وجودها فيمن يتصف بها، فهي اعتبارية لا وجود لها.

لذلك كثير من الأشاعرة بل كل أهل الدنيا لا يُثبتون الأحوال حتى جاء أبو هاشم الجبائي، فأثبتها من وافق المعتزلة، ثم تأثر من تأثر بذلك من الأشاعرة، بل دخل حتى على من ينتسب إلى السنة كأبي يعلى وأمثاله.

فعودًا على الأصل، عدم إثبات الأحوال مقتضاه عدم إثبات الصفات المعنوية، لأجل هذا قال كثير من الأشاعرة: إن الصفات ثلاث عشرة صفة، لأنهم أسقطوا الصفات المعنوية.

أما الصفة النفسية فمن أثبت الأحوال قال: هي الأحوال الذاتية، ومن لم يُثبت الأحوال قال: هي الذات نفسها وليست شيئاً زائداً على الذات، وتقدم أن جمهور الأشاعرة لا يُثبتون الأحوال، فرجعت الصفة النفسية إلى الذات، والذات ليست صفة، فبهذا تسقط الصفة النفسية.

أما الصفات السلبية فحقيقتها عدم، عدم كذا وعدم كذا، والبقاء، والقدم... إلخ، يقولون البقاء: عدم الأخروية للموجودات، والقدم: عدم الأولية للموجودات -يعني المخلوقات- فإذن هي عدم والعدم ليس إثباتاً، لأنه ليس عندهم إثبات كمال الضد كما يُقرره أهل السنة، فإذن العدم ليس إثباتاً، فحقيقة الأمر أنها ليست صفة إثباتية، بل هي عدم.

أما الصفات الفعلية فعندهم إضافية، قالوا: الله اكتسب صفة الخلق من كونه خالقاً، كالأب اكتسب صفة الأبوة لما حصل له ولد، فهي إضافية، والإضافية ليست صفة إثباتية.

أما الصفات الجامعة فهي معنيّ عام لا يُقرر بها إثبات أفراد الصفات، لذا إذا دقت تجد أن حقيقة الأمر يرجع إلى إثبات صفة المعاني، لذلك يختصر أهل السنة كثيرًا مما يقولون: الأشاعرة يُثبتون صفاتٍ سبعًا، وهذا من باب الاختصار؛ لأنه عند التحقيق فإنها ترجع إلى هذه السبع، أما عند التفصيل فالأمر على ما تقدم ذكره.

وقد رأيت بعض جهال الأشاعرة يريد أن ينتقص أهل السنة وأنهم لا يعرفون معتقد الأشاعرة لذلك يُرددون أن الأشاعرة لا يُثبتون إلا صفات سبعًا، فيقال: هذا من باب التحقيق ومآل الأمر، ويُقر به من عرف حقيقة الأمر، كما هو لازم قولهم.

فهذا ملخص ما أردت أن أفيده فيما يتعلق من معتقد الأشاعرة في باب الصفات، وأردت أن أُبين معنى هذه الألفاظ التي يُحتاج إليها.

وأؤكد أن أصل هذه الرسالة محاضرة ألقاها الشنقيطي -رحمه الله تعالى- حفظًا وارتجالًا ثم فرغت بعد ذلك، وهذا المفرغ منشور في الشبكات العنكبوتية وفي المكتبة الشاملة، وقد أشكلت عليّ بعض الألفاظ فيه فطابقته على الصوتي، فرأيت مغايرة بين المكتوب المفرغ والصوتي، وهذه المغايرة على أقسام، قسم غير مؤثر وإنما فعله المفرغ جزاه الله خيرًا ليستقيم أسلوب الكلام، فإن هناك فرقًا بين أسلوب الكلام وأسلوب الكتابة، وهذا لا يضر.

وقسم سقط منه -والله أعلم- وسقوطه لا يضر والأمر سهل فيه، لكن القسم الثالث مؤثر وسأشير إليه -إن شاء الله تعالى-.

ولا أستطيع أن أنبه على كل ما وقفت عليه من المغايرة، وإنما سأشير فقط إلى المغايرة المؤثرة بين المفرغ الذي بين أيدينا وبين الصوتي.

بسم الله الرحمن الرحيم

قال العلامة محمد الأمين الشنقيطي -رحمه الله تعالى:-

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد: فإننا نريد أن نوضح لكم معتقد السلف والطريق الذي هو المنجي نحو آيات الصفات:

أولاً: اعلّموا أن كثرة الخوض والتعمق في البحث في آيات الصفات وكثرة الأسئلة في ذلك الموضوع من البدع التي يكرهها السلف، اعلّموا أن مبحث آيات الصفات دل القرآن العظيم أنه يتركز على ثلاثة أسس من جاء بها كلها فقد وافق الصواب وكان على الاعتقاد الذي كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه والسلف الصالح، ومن أخل بواحد من تلك الأسس الثلاثة فقد ضل وكل هذه الأسس الثلاثة يدل عليها القرآن العظيم.

أحد هذه الأسس الثلاثة هو تنزيه الله جل وعلا عن أن يشبهه شيء من صفاته شيئاً من صفات المخلوقين، وهذا الأصل يدل عليه قوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}، {وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ}، {فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ}.

الثاني من هذه الأسس: هو الإيمان بما وصف الله به نفسه لأنه لا يصف الله أعلم بالله من الله {أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ}، والإيمان بما وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم لأنه لا يوصف الله بعد الله أعلم بالله من رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قال في حقه: {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى}، فيلزم كل مكلف أن يؤمن بما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم وينزه ربه جل وعلا عن أن تشبه صفته صفة الخلق وحيث أخل بأحد هذين الأصلين وقع في هوة الضلال لأن من تنطع بين يدي رب السموات والأرض وتجراً على الله بهذه الجرأة العظيمة ونفى عن ربه وصفاً أثبتته لنفسه فهذا مجنون، فالله جل وعلا يثبت لنفسه صفات كمال وجلال فكيف يليق لمسكين جاهل أن يتقدم بين يدي رب السموات والأرض ويقول هذا الذي وصفت به نفسك لا يليق بك ويلزمه من النقص كذا وكذا

فأنا أأوله وألغيه وآتي ببدله من تلقاء نفسي من غير استناد إلى كتاب أو سنة، سبحانه
هذا بهتان عظيم.

ومن ظن أن صفة خالق السموات والأرض تشبه شيئاً من صفات الخلق فهذا مجنون
جاهل ملحد ضال، ومن آمن بصفات ربه جل وعلا منزهاً ربه عن تشبيه صفاته
بصفات الخلق فهو مؤمن منزه سالم من ورطة التشبيه والتعطيل، وهذا التحقيق
هو مضمون: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} فهذه الآية فيها تعليم عظيم
يحل جميع الإشكالات ويجيب عن جميع الأسئلة حول الموضوع. ذلك لأن الله
قال: {وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} بعد قوله: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}.

ومعلوم أن السمع والبصر من حيث هما سمع وبصر يتصف بهما جميع الحيوانات
فكان الله يشير للخلق ألا ينفوا عنه صفة سمعه وبصره بادعاء أن الحوادث تسمع
وتبصر، وأن ذلك تشبه بل عليهم أن يثبتوا له صفة سمعه وبصره على أساس ليس
كمثله شيء.

فالله جل وعلا له صفات لا تائقه بكماله وجلاله والمخلوقات لهم صفات مناسبة
لحالهم وكل هذا حق ثابت لا شك فيه، إلا أن صفة رب السموات والأرض أعلا وأكمل
من أن تشبه صفات المخلوقين، فمن نفى عن الله وصفاً أثبتته لنفسه فقد جعل
نفسه أعلم بالله من الله سبحانه هذا بهتان عظيم، ومن ظن أن صفة ربه تشبه
شيئاً من صفات الخلق فهذا مجنون ضال ملحد لا عقل له يدخل في قوله: {تَاللَّهِ إِنْ
كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ إِذْ نُسَوِّكُم بِرَبِّ الْعَالَمِينَ} ومن يسوي رب العالمين بغيره فهو
مجنون.

قوله: (أولاً: اعلّموا أن كثرة الخوض والتعمق في البحث في آيات الصفات وكثرة
الأسئلة في ذلك الموضوع من البدع التي يكرهها السلف).

وسأحاول بإذن الله أن أخص فوائد هذه الرسالة في قواعد:

القاعدة الأولى: يكره السلف الخوض في الأسماء والصفات خوض الشك لا خوض التسليم والسؤال للعلم.

ومن هاهنا لما سأل الرجل مالكا قال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] كيف استوى؟ فأجابه الإمام مالك بجوابه المعروف ثم أمر بإخراجه وقال: لا أراك إلا رجلاً مبتدعاً.

فإذن الخوض الذي ذمه السلف ما كان على وجه الشك، أما إن كان على وجه المعرفة وتحقيق معتقد أهل السنة والرد على المخالف فهذا علم وقد سلكه أهل العلم، وممن سلكه الشنقيطي نفسه في هذه الرسالة وفي غيرها.

قوله: **(اعلموا أن مبحث آيات الصفات دل القرآن العظيم أنه يتركز على ثلاثة أسس من جاء بها كلها فقد وافق الصواب وكان على الاعتقاد الذي كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه والسلف الصالح، ومن أخل بواحد من تلك الأسس الثلاثة فقد ضل وكل هذه الأسس الثلاثة يدل عليها القرآن العظيم).**

القاعدة الثانية: فهم السلف مهم ولا يُكتفى بالكتاب والسنة بل لا بد من فهم السلف في الدين كله ومن ذلك الاعتقاد.

القاعدة الثالثة: أن من ترك اعتقاد السلف فقد ضل وابتدع، فالأمر ليس سهلاً، فمن خالف معتقد أهل السنة في الأسماء والصفات وباب الاعتقاد فقد ضل وزاغ وهلك، وأصبح من عموم الثنتين والسبعين فرقة الضالة.

ثبت عند أحمد وأبي داود من حديث معاوية بن أبي سفيان أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة وهي الجماعة» وهؤلاء هم أهل السنة على ما عليه النبي -صلى الله عليه وسلم- وصحابته الكرام والسائرون على طريقتهم، كما قال سبحانه: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

قوله: **(أحد هذه الأسس الثلاثة هو تنزيه الله جل وعلا عن أن يشبهه شيء من صفاته شيئاً من صفات المخلوقين، وهذا الأصل يدل عليه قوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}، {وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ}، {فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ}.)**

القاعدة الرابعة: إثبات الصفات يكون على غير وجه التشبيه، وأن تشبيه الخالق بالمخلوق كفر -والعياذ بالله-.

ويتفرّع على هذا القاعدة: أن التشبيه المذموم شرعاً هو تشبيه الخالق بالمخلوق في شيء من خصائص الخالق، فما كان خاصاً بالله إذا جعل للمخلوق فهذا هو التشبيه والكفر -والعياذ بالله-.

فمثلاً نُثبت للخالق سمعاً وللمخلوق سمعاً، لكن إذا أُثبت للمخلوق سمعاً كسمع الله فهذا هو الكفر وهو الممنوع شرعاً، وهذا ضابط مهم، فالتشبيه الممنوع شرعاً هو تشبيه المخلوق بالخالق فيما هو من خصائص الخالق، كما بيّن هذا ابن تيمية -رحمه الله تعالى- في (التدمرية) وابن القيم في (الصواعق المرسلّة) و(مدارج السالكين) وفي غيرها من كتبه.

قوله: **(الثاني من هذه الأسس: هو الإيمان بما وصف الله به نفسه لأنه لا يصف الله أعلم بالله من الله {أَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ}.)**

القاعدة الخامسة: أن أسماء الله وصفاته توقيفية، فلا يُتجاوز فيها القرآن والحديث. وقد أجمع أهل السنة على ذلك، حكى الإجماع السجزي في رسالته لأهل زبيد، بل ممن حكى الإجماع ابن عطار في كتابه (الاعتقاد الخاص)، وكلام ابن تيمية في كتابه (الجواب الصحيح) يدل على أن العلماء مجمعون على هذا.

القاعدة السادسة: تُثبت الأسماء والصفات في كتاب الله على ظاهرها، لأنه لا أعلم من الله ولا أنصح من الله ولا أبين من الله. كما بيّن هذا ابن تيمية وأشار إليه في العقيدة الواسطية.

قوله: **(فيلزم كل مكلف أن يؤمن بما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم وينزهه ربه جل وعلا عن أن تشبهه صفته صفة الخلق وحيث أخل**

بأحد هذين الأصلين وقع في هوة الضلال لأن من تنطع بين يدي رب السموات والأرض (...).

القاعدة السابعة: يجب على المكلف أن يجمع بين أمرين مهمين: الأول الإثبات، والثاني: التنزيه، فيثبت لله صفاتٍ ويُنزّه هذه الصفات عن صفات المخلوقين. فإثبات بلا تشبيه.

فلا يكون نافياً للصفات أو أن يُثبتها على وجه التشبيه، وإنما لابد أن أجمع بين الإثبات وعدم التشبيه.

قوله: (ومن ظن أن صفة خالق السموات والأرض تشبه شيئاً من صفات الخلق فهذا مجنون جاهل ملحد ضال) الإلحاد له معنًى عام ومعنًى خاص، فبالمعنى العام وهو الشائع: هو إنكار وجود الله، أما المعنى الخاص: الميل بالأدلة الشرعية ومنها الصفات عن معناها الشرعي إلى معنًى غير شرعي، وهو المراد في كلام الشيخ -رحمه الله تعالى-.

قوله: (وهذا التحقيق هو مضمون: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} فهذه الآية فيها تعليم عظيم يحل جميع الإشكالات ويجب عن جميع الأسئلة حول الموضوع) صدق، فإن من جمع بين الإثبات وعدم التشبيه انحلت عنده جميع الإشكالات في هذا الباب.

قوله: (فكأن الله يشير للخلق ألاّ ينفوا عنه صفة سمعه وبصره بادعاء أن الحوادث تسمع وتبصر) الحوادث: أي المخلوقات.

قوله: (ومعلوم أن السمع والبصر من حيث هما سمع وبصر يتصف بهما جميع الحيوانات فكأن الله يشير للخلق ألاّ ينفوا عنه صفة سمعه وبصره بادعاء أن الحوادث تسمع وتبصر، وأن ذلك تشبه بل عليهم أن يثبتوا له صفة سمعه وبصره على أساس ليس كمثله شيء).

القاعدة الثامنة: إثبات الصفة لله وللمخلوق لا يلزم منها التشبيه، فإنها تُثبت لله على ما يليق به، وتُثبت للمخلوق على ما يُناسب حاله.

وزيادةً على الأدلة الشرعية التي أثبتت صفات للخالق والمخلوق: الواقع، قال ابن خزيمة في كتابه (التوحيد): يا أهل الحجا، إن للفأرة يدين، وللإنسان يدين، ولا يلزم من ذلك المشابهة بين يدي الفأرة والإنسان، فله المثل الأعلى سبحانه وتعالى.

فيستفاد من هذا أمر وهو تنبيه مهم: وهي العلاقة بين صفات الله وصفات المخلوقين، هي علاقة تواطؤ، وقد أجمع على هذا أهل السنة، كما بيّنه ابن تيمية في (الأصفهانية) و(بيان تلبيس الجهمية).

وذلك أن العلاقة بين الأشياء أربع علاقات:

- الأول: علاقة تباين، فتقول: سماء وأرض.
- الثاني: علاقة ترادف، تتفق في المسمى وتختلف في الاسم، فتقول: سيف، مهند، صارم.
- الثالث: علاقة اشتراك، تتفق في الاسم وتختلف في المسمى، تقول: العين، وهي تُطلق على الباصرة ويُقال الجارحة، وتُطلق على العين الجارية التي يجري منها الماء، وتُطلق على الجاسوس، فهي اتفقت في الاسم واختلفت في المسمى.
- الرابع: علاقة تواطؤ، وهو أن تجتمع أفراده تحت معنى كلي، كرجل، فالرجولة معنى متواطئ في فهد وعمرو وخالد، وإن كانت رجولة عمرو تختلف عن رجولة خالد.

فالعلاقة بين صفات الله وصفات المخلوقين علاقة تواطؤ، فقد أثبت الله لنفسه السمع بقوله: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] وأثبت السمع للمخلوق بقوله: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [الإنسان: ٢].

فكلاهما يُدرك المسموعات، كما أن فهدًا وعمراً رجال أي: كلاهما رجلان، إلا أنهما يختلفان في رجولتهما، وكذلك سمع المخلوق يختلف عن سمع الله، بل لا مقارنة بينهما لشدة الفرق، لكن المخلوق يسمع لأنه يُدرك المسموعات، وربنا يُدرك المسموعات، إلا أن هناك فرقًا كبيرًا بينهما، فيقال: علاقة تواطؤ.

ومما يُخطئ فيه بعضهم هو ظنه أن العلاقة بينهما علاقة اشتراك، وهذا خطأ؛ لأن معنى الاشتراك الاتفاق في الاسم وعدم إثبات شيء من معنى الاسم وعدم إثبات شيء من المسمى، كما تقول: عين باصرة، وعين على الجاسوس، اتفقوا في الاسم فحسب ولم يتفقوا في شيء من المعنى.

فلو قلت إن العلاقة بين صفات الله وصفات المخلوقين علاقة اشتراك للزم من هذا أن الله يسمع وأن المخلوق لا يسمع أو العكس، وهذا خطأ وإنما العلاقة علاقة تواطؤ.

وقد رأيت بعض مجانين الأشاعرة في هذا الزمن يُنكر هذا الأمر ويُشنع على أهل السنة ويقول: إنكم بهذا وقعتم في التشبيه.

فيقال: يا مجنون، يا من لا عقل لك، يا سفيه، ألسنت تزعم أنك تُثبت سبع صفات لله؟ فلا بد أن يقول: بلى.

ألسنت تزعم أنك تُثبت صفة السمع؟ فلا بد أن يقول: بلى. لأن هذه عقيدته.

فيقال: ما معنى أن الله يسمع والمخلوق يسمع؟ أي أن كليهما يُدرك المسموعات، وإلا للزم على هذا أن الله لا يسمع والمخلوق لا يسمع، فأنت تُثبت التواطؤ في الصفات السبع التي تُثبتها، وأهل السنة يطردونها في جميع الصفات، فمن أين التشبيه؟

إذا كان إثبات التواطؤ تشبيهاً فلزم من هذا أن تكونوا أيها الأشاعرة مشبهين، فقول هذا الأشعري المجنون إن هذا تشبيه يدل على عدم فهمه لعقيدته.

ثم يُقال: التشبيه الذي منعت منه الشريعة هو تشبيه الخالق بالمخلوق في شيء من خصائص الخالق، وأصل إدراك المسموعات ليس خاصاً بالخالق، فقد أثبتته للمخلوقين كما تقدم، ومثل ذلك في السمع والبصر وغيرها من الصفات الكثيرة.

قوله: **(فالله جل وعلا له صفات لائقة بكماله وجلاله والمخلوقات لهم صفات مناسبة لحالهم وكل هذا حق ثابت لا شك فيه، إلا أن صفة رب السموات والأرض أعلا وأكمل من أن تشبه صفات المخلوقين، فمن نفى عن الله وصفاً أثبتته لنفسه فقد جعل نفسه أعلم بالله من الله سبحانه هذا بهتان عظيم).**

القاعدة التاسعة: من نفي شيئاً أثبتته الله لنفسه لازم فعله أن يزعم أنه أعلم من الله.

وذلك أنه تقدم بين يدي الله ورسوله -صلى الله عليه وسلم- وخالفهم في شرع الله وفيما يتعلق بالله سبحانه.

قوله: (ومن ظن أن صفة ربه تشبه شيئاً من صفة الخلق فهذا مجنون ضال ملحد لا عقل له يدخل في قوله: {تَاللَّهِ إِنَّ كُفَّاءَ لَفي ضَلَالٍ مُّبِينٍ إِذْ نُسَوِّكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ}. ومن يسوي رب العالمين بغيره فهو مجنون).

القاعدة العاشرة: أن تشبيه الخالق بالمخلوق فيما هو من خصائص الخالق كفر. لأنه داخل في قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ إِنَّ كُفَّاءَ لَفي ضَلَالٍ مُّبِينٍ إِذْ نُسَوِّكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: 97-98] قال نعيم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري: من شبه الله بخلقه فقد كفر.

قال -رحمه الله تعالى:-

ثمّ اعلّموا أن المتكلمين الذين خاضوا في الكلام وجاءوا بأدلة يسمونها أدلة عقلية ركبوها في أقيسة منطقية قسموا صفات الله جل وعلا إلى ستة أقسام قالوا هناك صفة نفسية وصفة معنى. وصفة معنوية وصفة فعلية وصفة سلبية وصفة جامعة.

أما الصفات الإضافية فقد جعلوها أمورًا اعتبارية لا وجود لها في الخارج وسببوا بذلك إشكالات عظيمة وضلالًا مبيّنًا، ثمّ إنا نبين لكم على تقسيم المتكلمين ما جاء في القرآن العظيم من وصف الخالق جل وعلا بتلك الصفات ووصف المخلوقين بتلك الصفات وبيان القرآن العظيم لأن صفة خالق السموات والأرض حق وأن صفة المخلوقين حق، وأنه لا مناسبة بين صفة الخالق وبين صفة المخلوق، فصفة الخالق لا تفتقر بذاته وصفة المخلوق مناسبة لعجزه وافتقاره، وبين الصفة والصفة من المخالفة كمثل ما بين الذات والذات، أمّا هذا الكلام الذي يدرس في أقطار الدنيا اليوم في المسلمين فإن أغلب الذين يدرسونه إنما يثبتون من الصفات التي يسمونها صفات المعاني. سبع صفات فقط وتنكرون سواها من المعاني ويؤولونها، وصفة المعنى عندهم في الإصطلاح ضابطها هي أنها ما دل على معنى وجودي قائم بالذات، والذي اعترفوا به منها سبع صفات هي القدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام.

قوله: (ثمّ اعلّموا أن المتكلمين الذين خاضوا في الكلام وجاءوا بأدلة يسمونها أدلة عقلية ركبوها في أقيسة منطقية قسموا صفات الله جل وعلا إلى ستة أقسام قالوا هناك صفة نفسية) هذه هي الصفة الأولى وقد تقدم الكلام عليها، وقوله: (وصفة معنى) هذه هي الصفة الثانية ويُقال: المعاني، وقوله: (وصفة معنوية) هذه هي الصفة الثالثة، وقوله: (وصفة فعلية) وهذه هي الصفة الرابعة وهي الصفات الفعلية، وقوله: (وصفة سلبية) هذه هي الصفة الخامسة، وقوله: (وصفة جامعة) هذه هي الصفة السادسة.

قوله: **(أما الصفات الإضافية فقد جعلوها أمورًا اعتبارية لا وجود لها في الخارج)** أي هي في حقيقتها ليست صفةً، والصفات الفعلية هي عند الأشاعرة إضافية كما تقدم، وقوله: **(لا وجود لها في الخارج)** أي في خارج الأذهان، أي في الواقع، فكثيرًا ما يعبر المتكلمون بلفظ "في الخارج" أي في الواقع وخارج الأذهان. فيقولون: لا يوجد في الخارج وإنما يوجد في الأذهان. أي في العقول وفي التصور العقلي الذي لا حد له، أما الخارج ويُرادفه الواقع فيُراد به الواقع.

قوله: **(وسببوا بذلك إشكالات عظيمة وضلالًا مبينًا).**

القاعدة الحادية عشرة: أن المتكلمين من الأشاعرة وغيرهم سببوا إشكالات عظيمة وفسادًا عظيمًا في الأمة. كما بيّن هذا ابن تيمية في (الحموية) قال: وأفسدوا الدين ثم صاروا بعد ذلك حيارى. وصدق -رحمه الله تعالى- لذا تقدم كلمة ابن تيمية في المأمون، قال: لا أظن أن الله يغفر له، وفي بعض النقل عنه: لا أظن أن الله يغفل عن المأمون ... إلخ.

قوله: **(وبيان القرآن العظيم لأن صفة خالق السموات والأرض حق وأن صفة المخلوقين حق، وأنه لا مناسبة بين صفة الخالق وبين صفة المخلوق).**

القاعدة الثانية عشرة: وهي من أهم القواعد: أن ما أثبتته الله لنفسه أو أثبته نبيه - صلى الله عليه وسلم- له من الأسماء والصفات فهي حق على حقيقتها. وهذا يقتل المتكلمين كالأشاعرة قتلًا ولا يحتملونه، فهو حقيقة لا مجاز.

قوله: **(وبين الصفة والصفة من المخالفة كمثل ما بين الذات والذات).**

القاعدة الثالثة عشرة: أن المغايرة بين صفات الخالق والمخلوق كالمغايرة بين ذات الخالق وذات المخلوق.

القاعدة الرابعة عشرة: أن القول في الصفات فرع عن القول في الذات. وهذا يخنق المتكلمين خنقًا بجميع طوائفهم، لأن جميع المتكلمين يُثبتون الذات، فيُقال لهم: أستم تثبتون للخالق ذاتًا وللمخلوق ذاتًا؟ قالوا: بلى. فيُقال: هل لزم من ذلك التشبيه؟ قالوا: كلا، بل للخالق ذات تليق به، وللمخلوق ذات تُناسبه.

يُقال: كما تصورتم ذلك في الذات فتصوره في الصفات. وقد ذكر هذه القاعدة الخطابي، والخطيب البغدادي، وشيخ الإسلام ابن تيمية في (التدمرية) وغيرها، ويكررها كثيرًا - رحمه الله تعالى- لأنها دليل قوي في إسقاط ما توهموه من الأدلة الكلامية.

قوله: **(أما هذا الكلام الذي يدرس في أقطار الدنيا اليوم في المسلمين فإن أغلب الذين يدرسونه إنما يثبتون من الصفات التي يسمونها صفات المعان)** يريد بهذا الأشاعرة، فهم أصحاب صفات المعاني وهو المعتقد الشائع، لكنه لم يسمهم لحكمة -والله أعلم- قد يكون في مجمع عام وفيه أشاعرة يتألفهم، لكن المقصود أنه لم يسمهم لحكمة، وإلا قد سماهم في مواضع كثيرة من كتبه ورسائله ومحاضراته، لكن هذا يدل على أنه يريد الأشاعرة.

فإذن هم يثبتون صفات المعاني سبع صفات، فالأشاعرة متفقون على إثبات سبع صفات من المعاني ومنهم من يزيد، هذا أولًا، وثانيًا هم متفقون على عدم إثبات شيء من الصفات الفعلية، هم وجميع المتكلمين كما تقدم بيانه.

قوله: **(وصفة المعنى عندهم في الإصطلاح ضابطها هي أنها ما دل على معنى وجودي قائم بالذات)** لاحظ قوله: **(معنى وجودي)** لأنه سيأتي أن عندهم العدم، أي الصفات السلبية، أو ما يقتضي العدم كالصفات المعنوية.

قال -رحمه الله تعالى:-

ونفوا غير هذه الصفات من صفات المعاني التي سنبينها ونبين أدلتها من كتاب الله، وأنكر هذه المعاني السبع المعتزلة وأثبتوا أحكامها فقالوا: هو قادر بذاته سميع بذاته عليم بذاته حي بذاته، ولم يثبتوا قدرة ولا علمًا ولا حياة ولا سمعًا ولا بصيرًا فرارًا منهم من تعدد القديم وهو مذهب كل العقلاء يعرفون ضلاله وتناقضه وأنه إذا لم يقم بالذات علم استحال أن تقول هي عالمة بلا علم وهو تناقض واضح بأوائل العقول فإذا عرفت هذا فسنتكلم على صفات المعاني التي أقرروا بها فنقول:

١- وصفوا الله تعالى بالقدرة وأثبتوا له القدرة والله جل وعلا يقول في كتابه: {إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} ونحن نقطع أنه تعالى متصف بصفة القدرة على الوجه اللائق بكماله وجلاله. وكذلك وصف بعض المخلوقين بالقدرة قال: {إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ} فأسند القدرة لبعض الحوادث ونسبها إليهم ونحن نعلم أن كل ما في القرآن حق وأن للمولى جل وعلا قدرة حقيقية تليق بكماله وجلاله. كما أن للمخلوقين قدرة حقيقية مناسبة لحالهم وعجزهم وفنائهم وافتقارهم. وبين قدرة الخالق والمخلوق من المنافاة والمخالفة كمثل ما بين ذات الخالق والمخلوق وحسبك بونا بذلك.

٢، ٣- ووصف نفسه بالسمع والبصر في غير ما آية من كتابه قال: {إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ}، {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}، ووصف بعض الحوادث بالسمع والبصر، قال: {إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا}، {أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا}. ونحن لا نشك أن ما في القرآن حق فله جل وعلا سمع وبصر حقيقيان لائقان بجلاله وكماله. كما أن للمخلوق سمعًا وبصرًا حقيقيين مناسبين لحاله من فشقره وفنائه وعجزه وبين سمع وبصر الخالق وسمع وبصر المخلوق كمثل ما بين ذات الخالق والمخلوق.

٤- ووصف نفسه بالحياة قال: {اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ}، {وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ}، {هو الحي لا إله إلا هو}. الآية. ووصف أيضًا بعض المخلوقين بالحياة قال: {وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ}، {وَسَلَامٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا}، {يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ}. ونحن نقطع بأن لله جل

وعلا صفة حياة حقيقية لائقة بكماله وجلاله. كما أن للمخلوقين حياة مناسبة لحالهم وعجزهم وفنائهم وافتقارهم وبين صفة الخالق والمخلوق من المخالفة كمثل ما بين ذات الخالق والمخلوق. وذلك بون شاسع بين الخالق وخلق.

٥- ووصف جل وعلا نفسه بالإرادة قال: {فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ}، {إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ}. وصف بعض المخلوقين بالإرادة قال: {تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا}، {إِنْ يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا}، {يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ} ولا شك أن لله إرادة حقيقية لائقة بكماله وجلاله كما أن للمخلوقين إرادة مناسبة لحالهم وعجزهم وفنائهم وافتقارهم، وبين إرادة الخالق والمخلوق كمثل ما بين ذات الخالق والمخلوق.

٦- وصف نفسه جل وعلا بالعلم قال: {وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ}، {لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ}، {فَلَنْقُصَنَّ عَلَيْهِمْ بِعِلْمٍ وَمَا كُنَّا غَائِبِينَ} ووصف بعض المخلوقين بالعلم قال: {وَبَشَّرُوهُ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ}، {وَإِنَّهُ لَدُوٌّ عَلِيمٌ لِّمَا عَلَّمْنَاهُ}. ولا شك أن للخالق جل وعلا علمًا حقيقيًا لائقًا بكماله وجلاله محيطًا بكل شيء. كما أن للمخلوقين علمًا مناسبًا لحالهم وفنائهم وعجزهم وافتقارهم وبين علم الخالق والمخلوق من المنافاة والمخالفة كمثل ما بين ذات الخالق والمخلوق.

٧- ووصف نفسه جل وعلا بالكلام. قال: {وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا}، {فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ}. ووصف بعض المخلوقين بالكلام قال: {فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ}، {وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ} ولا شك أن للخالق تعالى كلامًا حقيقيًا لائقًا بكماله وجلاله. كما أن للمخلوقين كلامًا مناسبًا لحالهم وفنائهم وعجزهم وافتقارهم وبين كلام الخالق والمخلوق من المنافاة والمخالفة كمثل ما بين ذات الخالق والمخلوق.

هذه صفات المعاني سمعتم ما في القرآن من وصف الخالق بها ووصف المخلوق ولا يخفى على عاقل أن صفات الخالق حق. وأن صفات الخالق لائقة بجلاله وكماله، وصفات المخلوقين مناسبة لحالهم وبين الصفة والصفة كما بين الذات والذات، وسنين مثل ذلك في الصفات التي يسمونها سلبية.

قوله: (فَرَارًا مِنْهُمْ مِنْ تَعَدُّدِ الْقَدِيمِ) هذا زائد وليس موجودًا في الأصل الصوتي.

قوله: (وأنكر هذه المعاني السبع المعتزلة وأثبتوا أحكامها فقالوا: هو قادر بذاته سميع بذاته عليم بذاته حي بذاته، ولم يثبتوا قدرة ولا علمًا ولا حياة ولا سمعًا ولا بصيرًا فإرا مناهم من تعدد القديم وهو مذهب كل العقلاء يعرفون ضلاله وتناقضه وأنه إذا لم يقيم بالذات علم استحال أن تقول هي عالمة بلا علم وهو تناقض واضح بأوائل العقول فإذا عرفتم هذا فسنتكم على صفات المعاني التي أقروا بها) ومذهب المعتزلة أنهم يُثبتون الأسماء دون الصفات فيقولون: سميع بلا سمع، بصير بلا بصر، عليم بلا علم... إلخ، ويبيّن الشيخ الشنقيطي -رحمه الله تعالى- أنهم وقعوا في خطأين:

- **الخطأ الأول:** خالفوا كل العقلاء؛ وذلك أن العقلاء وأهل اللغة مجمعون على أن اسم السميع لا يُطلق إلا لمن قام به صفة السمع، وأن اسم البصير لا يُطلق إلا لمن قام به صفة البصر، فقولهم: سميع بلا سمع. معناه نفي للسمع، ومن كان سميعًا لا يكون سميعًا إلا إذا قامت به صفة السمع، وهكذا يُقال في البصر والكلام... إلخ.

- **الخطأ الثاني:** أنهم تناقضوا من جهات:

- **الجهة الأولى:** قلتم سميع ثم نفيتم السمع، وهذا تناقض.
- **الجهة الثانية:** إذا قيل لكم: لماذا نفيتم صفة السمع؟ قالوا: حتى لا نُشبه الخالق بالمخلوق. فيقال: إذن يلزمكم أن تنفوا اسم السميع، لأن الله تسمى بالسميع، فإن قلتم: نُثبت للخالق اسمًا يليق به، وللمخلوق اسمًا يليق به، فإذن هم على هذا أثبتوا الاسم لله ولم يلزم ذلك عندهم أن يقعوا في التشبيه، فكما تصوروا اسم السميع والبصير اسمًا يليق بالله وتصوروه للمخلوق وجعلوه غير مشابه لله سبحانه، فيقال: كما تصورتم ذلك في الأسماء فتصوروه في الصفات.

ثم يُقال: هم قالوا: سميع بلا سمع. حتى يُخالفوا الجهمية، فهم يُنكرون على الجهمية إنكارهم للأسماء، فيقال: ما أنكرتموه على الجهمية وقعتم فيه، لأن مقتضى قولكم: سميع بلا سمع. نفي اسم السميع، فرجع مذهبكم إلى مذهب الجهمية الذين ينفون الأسماء والصفات.

قوله: (ووصف نفسه بالسمع والبصر في غير ما آية من كتابه قال: {إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ}، {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}، ووصف بعض الحوادث بالسمع والبصر، قال: {إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا}، {أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا} ...) ذكر -رحمه الله تعالى- آيات أثبت الله فيها لنفسه صفات وأثبتها للمخلوقين ولم يلزم من ذلك التشبيه، وهذا مثل صنيع شيخ الإسلام -رحمه الله تعالى- في (التدمرية) وغيرها.

ثم ذكر آيات في الصفات السبع التي يُقر بها الأشاعرة، فيقول: ما أقررت به من صفات المعاني السبع، سيذكر آيات فيها أنها ثابتة للخالق والمخلوق، ثم يذكر آيات على غيرها من الصفات.

قال -رحمه الله تعالى:-

وضابط الصفة السلبية عند المتكلمين. نقول: هذا قياس عدم محض، والمراد بها أن تدل على سلب ما لا يليق بالله عن الله من غير أن تدل على معنى وجودي قائم بالذات والذين قالوا هذا جعلوا الصفات السلبية خمسًا لا سادس لها وهي عندهم القدم والبقاء والمخالفة للخلق والوحدانية والغنى المطلق الذي يسمونه القيام بالنفس الذي يعنون به الإستغناء عن المخصص والمحل.

فإذا عرفت هذا فاعلموا أن القدم والبقاء اللذين وصف المتكلمون بهما الله جل وعلا زاعمين أنه وصف بهما نفسه في قوله هو الأول والآخر قد وصف بهما المخلوق والقدم في الإصطلاح عندهم عبارة عن سلب العدم السابق إلا أن عندهم أخص من الأزل لأن الأزل عبارة عما لا افتتاح له سواء كان وجوديًا كذات الله وصفاته أو عدميًا كإعدام ما سوى الله لأن العدم السابق على العالم قبل وجوده لا أول له فهو أزلي ولا يقال فيه قديم والقدم عندهم عبارة عما لا أول له بشرط أن يكون وجوديًا كذات الله متصفة بصفات الكمال والجلال ونحن الآن نتكلم على ما وصفوا به الله جل وعلا من القدم والبقاء وإن كان بعض العلماء كره وصفه جل وعلا بالقدم كما يأتي. فالله جل وعلا وصف بعض المخلوقين بالقدم قال: {كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ}، {إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ}، {أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ} ووصف بعضهم بالبقاء قال: {وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُ هُمُ الْبَاقِينَ}، {مَا عِنْدَكُمْ يَنْقَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ} ولا شك أن ما وصفوا به الله من هذه الصفات مخالف لما وصف به الخلق نحو ما تقدم.

أما الله جل وعلا فلم يصف في كتابه نفسه بالقدم وبعض السلف كره وصفه بالقدم لأنه قد يطلق مع سبق العدم نحو {كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ}، {إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ}، {أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ} وقد جاء فيه حديث بعض العلماء يقول هو يدل على وصفه بهذا، وبعضهم يقول لم يثبت وقد ذكر الحاكم في المستدرک في بعض الروايات القديم في أسمائه تعالى وفي حديث دخول المسجد: " أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم".

قوله: **(وضابط الصفة السلبية عند المتكلمين. نقول: هذا قياس عدم محض، والمراد بها أن تدل على سلب ما لا يليق بالله عن الله من غير أن تدل على معنى وجودي قائم بالذات)** سبق في المقدمات شرح هذا، فالصفات السلبية ليست أمرًا قائمًا بالذات، فإذن ليست شيئًا ثبوتيًا، وإنما الشيء الثبوتي عند الأشاعرة هي صفات المعاني السبع، لذلك سموها: الصفاتية. فإذا أطلق العلماء وقالوا: الصفاتية، فالمراد الأشاعرة في مقابل من ينفي الصفات من الجهمية والمعتزلة، فممن يدخل في الصفاتية الأشاعرة والماتريدية.

قوله: **(والذين قالوا هذا جعلوا الصفات السلبية خمسًا لا سادس)** خالف بعض الأشاعرة وقالوا: هي أكثر من خمس، كل ما يُنفى عن الله فهو سلبي، وممن خالف في ذلك الباجوري في شرح (جوهرة التوحيد) والأمر في هذا سهل.

قوله: **(وهي عندهم القدم والبقاء والمخالفة للخلق والوحدانية والغنى المطلق الذي يسمونه القيام بالنفس الذي يعنون به الإستغناء عن المخصص والمحل)** قوله: **(الإستغناء عن المخصص والمحل)** نتج منه نفي العلو والعياذ بالله.

قوله: **(فإذا عرفتم هذا فاعلموا أن القدم والبقاء اللذين وصف المتكلمون بهما الله جل وعلا زاعمين أنه وصف بهما نفسه في قوله هو الأول والآخر قد وصف بهما المخلوق والقدم في الإصطلاح عندهم عبارة عن سلب العدم السابق إلا أن عندهم أخص من الأزل لأن الأزل عبارة عمّا لا افتتاح له سواء كان وجوديًا كذات الله وصفاته أو عدميًا كإعدام ما سوى الله ...)** يريد أن يقول: هناك فرق بين القدم والأزل عند المتكلمين، الأزل: يدخل فيه حتى من لم يكن موجودًا أي للعدم، أما القدم: فهو الوحيد الذي انفرد بالماضي، بخلاف الأزل يشمل هذا وغيره.

فإذن الأزل يشمل الوجودي وهو الله الذي لم يكن له، ويشمل أيضًا الأمر العدمي، أي عدم المخلوق في الماضي أزلي، فيصح أن تقول عند المتكلمين: إن المخلوقين معدومون في الماضي، وتقول: إن عدم المخلوقين في الماضي يعد أزليًا لكن لا تقول قديم، وهذا اصطلاح عند المتكلمين وهو غلط مخالف للكتاب والسنة وللغة كما سيأتي -إن شاء الله تعالى-.

فإذن القدم عند المتكلمين لا أول له وهو أقدم شيء، لا سابق له في الزمان الماضي، وهذا خلاف اللغة وخلاف القرآن، قال تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مَنَازِلَ حَتَّىٰ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩]، والعرجون القديم قديم ويسبقه غيره، فإذن القديم في اللغة يُقال على كل ما اتصف بالقدم ولو كان يوجد ما هو أقدم منه، لكنه وُصف بالقديم بالنظر لما بعده، فتقول: أنت قديم بالنسبة لولدك، فوصفك بالقدم بالنظر لمن جاء بعدك، وأبوك قديم بالنسبة إليك، فالقدم نسبي، وهو هكذا في اللغة وفي القرآن، ويبيّن هذا شيخ الإسلام ابن تيمية ورد على المتكلمين هو وابن القيم وغيرهما في زعمهم أن القدم أخص صفات الله.

وإنما يُطلق أهل السنة القديم على الله من باب الإخبار كما بيّن هذا شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم؛ لأنه لم يصح حديث في إثبات القديم لله، وإنما جاء في الحديث الذي ذكر تسعة وتسعين اسمًا لكنه لا يصح، وهو في أحد الروايات التي رواها ابن ماجة، والحديث ضعيف باتفاق أهل المعرفة كما بيّنه شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-. فلا يصح حديث في تعداد تسعة وتسعين اسمًا.

قوله: **(فالله جل وعلا وصف بعض المخلوقين بالقدم قال: {كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ}، {إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ}، {أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ})** والعجيب أن القرآن فيه إطلاق القدم على غير الله، ومع ذلك أبوا إلا أن يجعلوا لفظ القديم خاصًا بالله.

قوله: **(أما الله جل وعلا فلم يصف في كتابه نفسه بالقدم وبعض السلف كره وصفه بالقدم لأنه قد يطلق مع سبق العدم نحو {كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ})** يُقال كما تقدم: ليس وصفًا وإنما من باب الإخبار.

قوله: **(وقد ذكر الحاكم في المستدرک في بعض الروايات القديم في أسمائه تعالى)** المفترض أن يُعزّه لابن ماجة لأنه أرفع من الحاكم، وهو في حديث تسعة وتسعين اسمًا لكنه لا يصح كما تقدم.

قوله: **(وفي حديث دخول المسجد: " أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم")** لكن هذا الحديث أخرجه أبو داود من حديث عبد الله

بن عمرو بن العاص لكنه لا يصح، لأن في إسناده عقبه بن مسلم وهو مجهول جهالة حال، ثم لو صحَّ فإطلاق القديم على السلطان من باب الإخبار.

وبعضهم أراد أن يقول: إن السلطان مخلوق هنا. وهذا فيه نظر؛ لأنه استُعِيدَ به، ففي مثل هذا لا يُستَعَاذُ إلا بما هو صفة من صفات الله، وإنما وصف السلطان الذي هو صفة من صفاته بالقديم من باب الإخبار لا الصفات، وهذا على صحة الحديث، وإلا الحديث لا يصح.

قال -رحمه الله تعالى:-

أما الأولية والآخرة التي نص الله عليهما في قوله: {هو الأولُ والآخِرُ} فقد وصف بعض المخلوقين أيضًا بالأولية والآخرة قال: {أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ ثُمَّ نُنْبِئُهُمُ الْآخِرِينَ}، ولا شك أن ما وصف الله به نفسه من ذلك لائق بجلاله {إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ} (النور: من الآية ٣٢) وكماله كما أن للمخلوقين أولية وآخرة مناسبة لحالهم وفنائهم وعجزهم وافتقارهم.

ووصف نفسه بأنه واحد قال: {وَالْهَكْمُ إِلَهُ وَاحِدٌ} ووصف بعض المخلوقين بذلك قال: {يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ} ووصف نفسه بالغنى قال: {فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ}، {إِنْ تَكْفُرُوا أَنْتُمْ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا فَإِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ حَمِيدٌ}، {فَكْفَرُوا وَتَوَلَّوْا وَاسْتَعْنَى اللَّهُ وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَمِيدٌ} ووصف بعض المخلوقين بالغنى قال: {وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ}، {إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ}.

فهذه الصفات السلب جاء في القرآن وصف الخالق والمخلوق بها ولا شك أن ما وصف به الخالق منها لائق بكماله وجلاله وما وصف به المخلوق مناسبة لحاله وفنائه وعجزه وافتقاره ثم نذهب إلى الصفات السبع التي يسمونها المعنوية، والتحقيق ان عد الصفات السبع التي هي كونه تعالى قادرًا ومريدًا وعالمًا وحيًا وسميًا وبصيرًا ومتكلمًا لا وجه له لأنها في الحقيقة إنما هي كيفية الإلتصاف بالمعاني السبع التي ذكرنا، ومن عدها من المتكلمين عدوها بناءً على ثبوت ما يسمونه الحال المعنوية التي يزعمون أنها واسطة ثبوتية لا معدومة ولا موجودة والتحقيق أن هذه خرافة وخيال.

وإن العقل الصحيح لا يجعل بين الشيء ونقيضه واسطة البتة، فكل ما ليس بموجود فهو معدوم قطعًا، وكل ما ليس بمعدوم فهو موجود قطعًا ولا واسطة البتة كما هو معروف عند العقلاء، فإذا كنا قد مثلنا لكونه قادرًا وحيًا ومريدًا وسميًا وبصيرًا ومتكلمًا لما جاء في القرآن من وصف الخالق بذلك وما جاء في القرآن من وصف المخلوق بذلك وبيننا أن صفة الخالق لائقة بكماله وجلاله وأن صفة المخلوق مناسبة لحاله وفنائه وعجزه وافتقاره فلا داعي لأن ننفي وصف رب السموات والأرض عنه لا أن نشبهها بصفات المخلوقين بل يلزم أن نقر بوصف الله ونؤمن به في حال كوننا منزهين له عن مشابهة صفة المخلوقين، وهذه صفات الأفعال جاء في القرآن بكثرة

وصف الخالق بها ووصف المخلوق ولا شك أن ما وصف به الخالق منها مخالف لما وصف به المخلوق كالمخالفة التي بين ذات الخالق وذات المخلوق، ومن ذلك أنه وصف نفسه جل وعلا بصفة الفعل التي هي أنه يرزق خلقه قال جل وعلا: {مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُونَ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ} {وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ}.

ووصف بعض المخلوقين بصفة الرزق قال: {وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ}، {وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا}، {وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ}. ولا شك أن ما وصف الله به من هذا الفعل مخالف لما وصف به منه المخلوق كمخالفة ذات الله لذات المخلوق.

ووصف نفسه جل وعلا بصفة الفعل الذي هو العمل قال: {أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ}. وصف المخلوقين بصفة الفعل التي هي العمل قال: {إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ}. ولا شك أن ما وصف الله به المخلوق مخالف له كمخالفة ذات الخالق لذات المخلوق.

وصف نفسه بأنه يعلم خلقه: {الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ}، {اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ}، {وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا}. ووصف بعض خلقه بصفة الفعل التي هي التعليم أيضًا قال: {هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ} وجمع المثاليين في قوله: {تَعَلَّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ}.

ووصف نفسه جل وعلا بأنه ينبيء ووصف المخلوق بأنه ينبيء. وجمع بين الفعل في الأمرين في قوله جل وعلا: {وَإِذْ أَسْرَأَ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ}.

ولا شك أن ما وصف الله به نفسه من هذا الفعل مخالف لما وصف به منه العبد كمخالفة ذات الخالق لذات المخلوق ووصف نفسه بصفة الفعل الذي هو الإيتاء قال: {يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ} {وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ}. ووصف المخلوقين بالفعل الذي هو الإيتاء قال: {وَأَتَيْنَهُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا}، {وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً}.

ولا شك أن ما وصف الله به من هذا الفعل مخالف لما وصف به العبد من هذا الفعل كمخالفة ذاته لذاته ثم نتكلم على الصفات الجامعة كالعلو والعظم والكبر والملك والتكبر والجبروت والعزة والقوة وما جرى مجرى ذلك من الصفات الجامعة فنجد الله وصف نفسه بالعلو والكبر والعظم، قال في وصف نفسه بالعلو والعظم: {وَلَا يُوَدُّهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ}. وقال في وصف نفسه بالعلو والكبر: {إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا}، {عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ}.

ووصف بعض المخلوقين بالعظم قال: {فَأَنفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ}، {إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا}، {وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ} ووصف بعض المخلوقين بالعلو قال: {وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَلِيًّا}، {وَجَعَلْنَا لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيًّا}.

ولا شك أن ما وصف الله به من هذه الصفات الجامعة كالعلو والكبر والعظم مناف لما وصف به المخلوق منها كمخالفة ذات الخالق لذات المخلوق فلا مناسبة بين ذات الخالق والمخلوق كما لا مناسبة بين صفة الخالق وصفة المخلوق.

ووصف نفسه بالملك قال: {يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ}، {هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ}، {فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ}، ووصف بعض المخلوقين بالملك قال: {وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ}، {وَقَالَ الْمَلِكُ أَتُتُونِي بِهِ}، {وَكَانَ وِرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا}، {تُوْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ}.

ولا شك أن الله جل وعلا ملكًا حقيقيًا لائقًا بكماله وجلاله. كما أن للمخلوقين ملكًا مناسبًا لحالهم وفنائهم وعجزهم وافتقارهم.

ووصف نفسه بأنه جبار متكبر قال: {هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ} إلى قوله: {الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ}. ووصف بعض المخلوقين بأنه جبار متكبر قال: {كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُّتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ}، {وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ}، {أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ}، {وَاسْتَفْتَحُوا وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ}.

ولا شك أن ما وصف به الخالق من هذه الصفات مناف لما وصف به المخلوق كمنافاة ذات الخالق لذات المخلوق ووصف نفسه جل وعلا بالعزة قال: {إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ}، {أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَحْمَةِ رَبِّكَ الْعَزِيزِ الْوَهَّابِ}. ووصف بعض

المخلوقين بالعزة قال: {قَالَتْ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ}، {وَعَزَّيْنِي فِي الْخِطَابِ}. وجمع المثاليين في قوله {وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ}.

ولا شك أن ما وصف به الخالق من هذا الوصف مناف لما وصف به المخلوق كمخالفة ذات الخالق لذات المخلوق.

ووصف نفسه جل وعلا بالقوة قال: {مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُونَ إِنْ اللَّهُ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ}، {وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ}. ووصف بعض المخلوقين بالقوة قال: {وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ} وقال جل وعلا: {اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً}. وجمع بين المثاليين في قوله: {فَأَمَّا عَادٌ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ}.

ثم إننا نتكلم على الصفات التي اختلف فيها المتكلمون. هل هي صفات فعل أو صفات معنى والتحقيق أنها صفات معان قائمة بذات الله جل وعلا. كالرأفة والرحمة والحلم. فنجده جل وعلا وصف نفسه بأنه رؤوف رحيم قال: {إِنَّ رَبَّكُمْ لَرُؤُوفٌ رَحِيمٌ} ووصف بعض المخلوقين بذلك قال في وصف نبينا صلوات الله وسلامه عليه: {لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ}.

ووصف نفسه بالحلم قال: {لَيَدْخِلْنَهُمْ مُدْخَلَ بَرٍّ وَخَيْرٍ إِنَّ اللَّهَ لَعَلِيمٌ حَلِيمٌ}، {وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ}، {قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذَى وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ} ووصف بعض المخلوقين بالحلم قال: {فَبَشِّرْهُ بِبُحَيْرٍ حَلِيمٍ}، {إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ}.

ووصف نفسه بالمغفرة قال: {إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ}، {فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ}. ووصف بعض المخلوقين بالمغفرة قال: {وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ}، {قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ} الآية، {قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ}. ولا شك أن ما وصف به خالق السموات والأرض من هذه الصفات أنه حق لائق بكماله وجلاله لا يجوز أن ينفي خوفاً من التشبيه بالخلق. وأن ما وصف به الخلق من هذه الصفات حق مناسب لحالهم وفنائهم وعجزهم وافتقارهم.

وعلى كل حال فلا يجوز للإنسان أن يتنطع إلى وصف أثبته الله جل وعلا لنفسه فينفي هذا الوصف عن الله متهجمًا على ربّ السموات والأرض، مدعيًا عليه أن هذا الوصف الذي تمدح به أنه لا يليق به وأنه هو ينفيه عنه ويأتيه بالكمال من كيسه الخاص فهذا جنون وهوس ولا يذهب إليه إلا من طمس الله بصائرهم.

قوله: (ووصف نفسه بأنه واحد قال: {وَالْهَكُّمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ} ووصف بعض المخلوقين بذلك قال: {يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ} ووصف نفسه بالغنى قال: {فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ}، {إِنَّ تَكْفُرُوا أَنْتُمْ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا فَإِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ حَمِيدٌ}، {فَكَفَرُوا وَتَوَلَّوْا وَاسْتَغْنَى اللَّهُ وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَمِيدٌ} ووصف بعض المخلوقين بالغنى قال: {وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ}، {إِنَّ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِيهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ} وهذا من قوة استحضاره للقرآن -رحمه الله تعالى- فيستحضر بارتجال آيات متشابهة فيما يُوصف بها الخالق ويُوصف بها المخلوق في غير صفات المعاني التي يُثبتها الأشاعرة.

قوله: (فهذه الصفات السلب جاء في القرآن وصف الخالق والمخلوق بها ولا شك أن ما وصف به الخالق منها لائق بكماله وجلاله وما وصف به المخلوق مناسبة لحاله وفنائه وعجزه وافتقاره) لذلك لو تأملتم هذه الصفات، ذكر القدم كما تقدم، ثم ذكر البقاء، وذكر الغنى، لأن منها الاستغناء على ما تقدم بيانه، وهكذا، فهو إذن دال على صفات السلوب عندهم.

إذن ينتج من هذا أن الشيخ الشنقيطي -رحمه الله تعالى- لا يُقر بصحة الصفات المعنوية حتى في نفسها، لأنها ترجع إلى الأحوال التي تقدم أنه لا وجود لها وإنما أحدثها أبو هاشم الجبائي.

قوله: (وإن العقل الصحيح لا يجعل بين الشيء ونقيضه واسطة البتة، فكل ما ليس بموجود فهو معدوم قطعًا، وكل ما ليس بمعدوم فهو موجود قطعًا ولا واسطة البتة كما هو معروف عند العقلاء...) لأن الوجود والعدم نقيضان، والنقيضان لا يرتفعان ولا يجتمعان، فلا بد أن أحدهما يرتفع والآخر يثبت، بخلاف الضدين، فإن الضدين لا

يجتمعان لكنهما يرتفعان، كالسواد والبياض، فلا يكون الشيء أسود وأبيض، لكن قد لا يكون أسود ولا أبيض بأن يكون أحمر، فيرتفعان لكن لا يجتمعان.

قوله: **(وهذه صفات الأفعال جاء في القرآن بكثرة وصف الخالق بها ووصف المخلوق ولا شك أن ما وصف به الخالق منها مخالف لما وصف به المخلوق كالمخالفة التي بين ذات الخالق وذات المخلوق)** تؤكد أن الصفات الفعلية عند المتكلمين كالأشاعرة ليست بمعنى الصفات الفعلية عند أهل السنة، فإنهم لا يُثبتون تجدد الأفعال بل يعدون هذا دليلاً على أنها مخلوقة وتعلقت بها الحوادث، والحوادث لا تتعلق إلا بالأجسام، والأجسام مخلوقة، ويعتمدون في ذلك على الدليل العقلي الفاسد: دليل الأعراض وحدوث الأجسام. وأول من أحدث هذا الدليل الجعد بن درهم وتبعه الجهم بن صفوان، ثم تبنته المعتزلة، ثم شاع عند المتكلمين من الأشاعرة والماتريدية وغيرهم.

وإنما يريدون بالصفات الفعلية ما تقدم من الصفات الإضافية، لذلك إذا رأوا صفة فعلية في القرآن أو السنة أجابوا عليها بأحد جوابين: إما بأنها مجاز، وقد جعلوا المجاز طاغوتاً في تأويل الأسماء والصفات، أو أرجعوها إلى الإرادة.

وهم متناقضون لأنك إذا قلت لهم: لماذا أرجعتموها إلى الإرادة؟ قالوا: كيف نقول إن الله يغضب؟ لو أثبتنا الغضب لله لشبهناه بالمخلوقين. فيقال: فإذا بماذا تفسرون الغضب؟ قالوا: إرادة الانتقام. فيقال: أيضاً المخلوق عنده إرادة فبهذا وقعت في التشبيه!

فلذلك ما فروا من شيء إلا ووقعوا فيما هو مثله أو أشد منه، كما بينه ابن تيمية وابن القيم كثيراً -رحمهم الله رحمة واسعة-.

قوله: **(وجمع المثالين في قوله: {تَعَلَّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ})** سبحان الله، فقوله: ﴿تَعَلَّمُونَهُنَّ﴾ هذا إثبات العلم عند المخلوق، وقوله: ﴿مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ﴾ هذا إثبات علم الله.

قوله: **(ولا شك أن ما وصف الله به من هذا الفعل مخالف لما وصف به العبد من هذا الفعل كمخالفة ذاته لذاته ثم نتكلم على الصفات الجامعة كالعلو والعظم والكبر...)** فإذا انتهى من الكلام على الصفات الفعلية، وسيتكلم عن الصفات الجامعة، وقد ذكر الصفات الجامعة أبو الحسن الأشعري، وأكد أنها معنّى عام، وقد تقدم البحث

في العلو عندهم، لأنه هنا معنى عام فلا يلزم علو الذات، قد يكون علو الشأن وعلو القدر، أما علو الذات لأبي الحسن الأشعري تقدم أن كلامه محتمل لأن يكون تفويضًا ويحتمل أن يكون حقيقةً، ونقل عنه السجزي أنه قال: من قال إن الله في السماء فقد كفر.

قوله: **(قال في وصف نفسه بالعلو والعظم: {وَلَا يُوَدُّهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ}. وقال في وصف نفسه بالعلو والكبر: {إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا}، {عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ})** ينبغي أن يُعلم أن العلو أقسام ثلاثة:

١- علو القدر - ويُقال علو الشأن.-

٢- علو القهر.

٣- علو الذات.

والعلوان الأولان يُقر بهما كل الطوائف المخالفة، كالجهمية والمعتزلة والأشاعرة والماتريدية، وإنما يُخالفون في علو الذات، ذكر هذا ابن القيم في كتابه (اجتماع الجيوش الإسلامية).

قوله: **(وجمع بين المثالين في قوله: {فَأَمَّا عَادُ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ})** ففي هذه الآية إثبات القوة للخالق والمخلوق، **{وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً}** هذا للمخلوق، وقال في آخر الآية: **{أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً}** هذه لله سبحانه.

قوله: **(ثم إننا نتكلم على الصفات التي اختلف فيها المتكلمون. هل هي صفات فعل أو صفات معنى، والتحقيق أنها صفات معان قائمة بذات الله جل وعلا. كالرأفة والرحمة والحلم)** يعني أراد المتكلمون أن يجعلوها صفات فعل، وتقدم أن صفات الفعل معناها الإضافية التي حقيقتها اعتبارية، ونتيجتها عدم إثبات صفة كما تقدم، فيُقرر أنها معنَى وأنها وجود حقيقي.

قوله: **(وعلى كل حال فلا يجوز للإنسان أن ينتزع إلى وصف أثبته الله جل وعلا لنفسه فينفي هذا الوصف عن الله متهجمًا على ربِّ السموات والأرض، مدعيًا عليه أن هذا الوصف الذي تمدح به أنه لا يليق به وأنه هو ينفيه عنه ويأتيه بالكمال من كيسه الخاص فهذا جنون وهوس).**

القاعدة الخامسة عشرة: أن الله أثبت صفاته على وجه التمدُّح والكمال.

فكل ما تقدم هو في التدليل على صفات المعاني والسلبية والجامعة والفعلية، وأثبت أنها في الخالق والمخلوق، وأنه لا يلزم من ذلك التشبيه، فكما يُقال في هذه الصفات يُقال في غيرها من الصفات.

القاعدة السادسة عشرة: القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر. وقد ذكر

هذه القاعدة شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- في (التدمرية) وغيرها، وهذه قاعدة مهمة وقوية وتنسف الأشاعرة وتجعلهم أضعف الطوائف، لأنهم أثبتوا صفات ونفوا أخرى، ولا موجب لإثبات ما أثبتوا ولا نفي ما نفوا، بل ما أثبتوه ونفوه شيء واحد، فوقعوا في التناقض، وهذا التناقض موجود عند المعتزلة من وجه آخر كما تقدم، فنفوا الصفات حتى لا يقعوا في التشبيه فأثبتوا الأسماء، وقالوا: هذه الأسماء خاصة بالله، وإثباتها لا يلزم منه التشبيه، بل تُثبت على وجه يليق به.

فيقال: كما قلتم ذلك في الأسماء فقولوه في الصفات، وهذا مثله يُقال للجهمية، نفوا الأسماء والصفات حتى لا يقعوا في التشبيه وأثبتوا الذات، وقالوا: لله ذات تليق به وللمخلوق ذات تناسب حاله، فيقال: كما تصورتكم ذلك في الذات، فتصوروه في الأسماء والصفات.

فاحمدوا الله يا أهل السنة على ظهور دينكم وعقيدتكم وأنها توافق العقل والنقل والواقع.

قال -رحمه الله تعالى:-

وسنضرب لكم لهذا مثلاً يتبين به الكل لأن مثلاً واحداً من آيات الصفات ينسحب على الجميع إذ لا فرق بين الصفات لأن الموصوف بها واحد. وهو جل وعلا لا يشبهه شيء من خلقه في شيء من صفاته البتة. فهذه صفة الاستواء التي كثر فيها الخوض ونفاها كثير من الناس بفلسفة منطقية وأدلة جدلية سنتكلم في آخر البحث على وجوه إبطالها كلاماً يخص الذين درسوا المنطق والجدل ليتبين كيف استدل أولئك بالباطل وأبطلوا به الحق وأحقوا به الباطل. فهذه صفة الاستواء تجراً الآلاف ممن يدعون الإسلام وتفوهاً عن رب السموات والأرض بأدلة منطقية يركبون فيها قياساً استثنائياً مركبة من شرطية متصلة لزومية واستثنائية يستثنون فيه نقيض التالي ينتجون في زعمهم الباطل نقيض المقدم بناء على أن نفي اللازم يقتضي نفي الملزوم، فيقولون مثلاً لو كان مستوياً على عرشه لكان مشابهاً للخلق فينتجون، ليس مستوياً على العرش، وعظم هذا الافتراء كما ترى.

١- اعلّموا أن هذه الصفة التي هي صفة الاستواء صفة كمال وجلال تمدح بها رب السموات والأرض والقريظة على أنها صفة كمال وجلال أن الله ما ذكرها في موضع من كتابه إلا مصحوبة بما يبهر العقول من صفات جلاله وكماله التي هي منها وسنضرب مثلاً لذلك بذكر الآيات: فأول سورة ذكر الله فيها صفة الاستواء حسب ترتيب المصحف سورة الأعراف قال: {إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ}. فهل لأحد أن ينفي شيئاً من هذه الصفات الدالة على الجلال والكمال.

٢- الموضع الثاني في سورة يونس قال: {إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ ذَلِكَ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَأَعْبُدُوهُ أَفْلا تَذَكَّرُونَ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ بِالْقِسْطِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ إِنَّ فِي اخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَّقُونَ}.

فهل لأحد أن ينفي شيئاً من هذه الصفات الدالة على هذا من الكمال والجلال.

٣-الموضع الثالث في سورة الرعد في قوله جل وعلا: {اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلًّا يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى يُدَبِّرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْهَارًا وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ جَعَلَ فِيهَا رُجُومًا ثَمِينًا يُغِشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ} وفي الأرض وفي الأرضِ قِطْعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِنْ

أَعْنَابٍ وَزُرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنَوَانٌ وَغَيْرُ صِنَوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفَّضَلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْلِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ}.

وفي القراءة الأخرى {وَزُرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنَوَانٌ وَغَيْرُ صِنَوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفَّضَلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْلِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ}. فهل لأحد أن ينفي شيئاً من هذه الصفات الدالة على الجلال والكمال.

الموضع الرابع في سورة طه: {طه مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَىٰ إِلَّا تَذَكُّرَةً لِّمَنْ يَخْشَىٰ تَنْزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَاوَاتِ الْعُلَى الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَىٰ وَإِنْ تَجَهَّرَ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى}. فهل لأحد أن ينفي شيئاً من هذه الصفات الدالة على الجلال والكمال.

٥-الموضع الخامس في سورة الفرقان في قوله: {وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِ وَكَفَىٰ بِهِ بُدْنُوبٍ عِبَادِهِ خَبِيرًا}. فهل لأحد أن ينفي شيئاً من هذه الصفات الدالة على هذا من الكمال والجلال.

٦-الموضع السادس في سورة السجدة في قوله: {أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أَتَاهُمْ مِنْ نَذِيرٍ مِنْ قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ ذَلِكَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ ثُمَّ سَوَّاهُ

وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ { فهل لأحد أن ينفي شيئاً من هذه الصفات الدالة على هذا من الجلال والكمال.

٧-الموضع السابع في سورة الحديد في قوله تعالى: {هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلْجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ}.

فالشاهد أن هذه الصفة التي يظن الجاهلون أنها صفة نقص ويتهمون على رب السموات والأرض بأنه وصف نفسه صفة نقص ثم يسببون عن هذا أن ينفونها ويؤولوها مع أن الله جل وعلا تمدح بها وجعلها من صفات الجلال والكمال مقرونة بما يبهر العقول من صفات الجلال والكمال هذا يدل على جهل وهوس من ينفي بعض صفات الله جل وعلا بالتأويل.

وبعد أن انتهى الشيخ -رحمه الله تعالى- من هذا كله أراد أن يذكر مثلاً أكثر الخوض فيه، فقله: (وسنضرب لكم لهذا مثلاً يتبين به الكل لأن مثلاً واحداً من آيات الصفات ينسحب على الجميع إذ لا فرق بين الصفات لأن الموصوف بها واحد. وهو جل وعلا لا يشبهه شيء من خلقه في شيء من صفاته البتة. فهذه صفة الاستواء التي كثر فيها الخوض ونفاها كثير من الناس بفلسفة منطقية وأدلة جدلية سنتكلم في آخر البحث على وجوه إبطالها كلاماً يخص الذين درسوا المنطق والجدل ليتبين كيف استدل أولئك بالباطل وأبطلوا به الحق وأحقوا به الباطل. فهذه صفة الاستواء تجرأ الآلاف ممن يدعون الإسلام وتفوهاً عن رب السموات والأرض بأدلة منطقية يركبون فيها قياساً استثنائياً مركبة من شرطية متصلة لزومية واستثنائية يستثنون فيه نقيض التالي ينتجون في زعمهم الباطل نقيض المقدم بناء على أن نفي اللازم يقتضي نفي الملزوم فيقولون مثلاً لو كان مستويًا على عرشه لكان مشابهًا للخلق فينتجون، ليس مستويًا على العرش، وعظم هذا الإفتراء كما ترى) وهذه هي القاعدة:

القاعدة السابعة عشرة: أن القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر فيثبت جميعها على طريقة واحدة ومعنى واحد.

لذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وقول مالك في الاستواء: "الاستواء معلوم، والكيف مجهول ... " هو مطرد في كل الصفات. ذكر هذا في شرح حديث النزول وغيره.

والعجيب أن صفة الاستواء قد كثر الخوض فيها وكثر إنكارها مع كثرة الأدلة في بيانها، ففي القرآن وحده ذُكرت صفة الاستواء في سبعة مواضع، ومن تأمل فعل المتكلمين رأى العجب، تجد المعتزلة والأشاعرة الذين أولوا الاستواء بالاستيلاء وهم بعد أبي الحسن وبعد الباقلاني يقولون: استوى بمعنى استولى.

فإذا قلت لهم: لماذا لم تثبتوا الاستواء؟

قالوا: لأننا لو أثبتنا الاستواء بالله لشبهنا الله بالمخلوق.

فيقال: إذن أنتم أثبتتم الاستيلاء! فكما تصورتهم استيلاءً لا يلزم منه التشبيه فتصوروه في الاستواء، هذا أولاً.

ثانياً: يلزم على الاستيلاء المغالبة وأن هناك من أخذه من الله ثم أخذه الله منه، كما بيّن هذا الدارمي في رده على الجهمية، وبيّنه غيره من أئمة السنة.

هذا شيء من تناقضهم، والشيء الآخر: أن أبا الحسن الأشعري إلى أبي بكر الباقلاني في كتابه (التمهيد) ردوا على من أول الاستواء بمعنى الاستيلاء، وقالوا: هذا قول المعتزلة، وشددوا في إنكاره، ثم بعد ذلك تجد الأشاعرة متوافرين ومتتابعين على تفسير الاستواء بمعنى الاستيلاء، ويعيبون على أهل السنة أنهم فعلوا ذلك.

لذلك يقول ابن تيمية في (الحموية) وفي غيرها في أكثر من موضع، قال: الأشاعرة كلما تأخروا فسدوا. وقال: والتأويلات التي بين أيدينا الآن هي تأويلات بشر التي أنكرها الدارمي عليه، وذكر فساد مذهب الأشاعرة وأنهم كلما تأخروا فسدوا ابن القيم في كتابه (اجتماع الجيوش الإسلامية).

فلذلك مما يُسقط به الأشاعرة أن يُحاجوا بأقوال معظمية وأئمتهم الذين يرونهم قدوة ويشيدون بهم.

قوله: (سنتكم في آخر البحث على وجوه إبطالها كلاماً يخص الذين درسوا المنطق والجدل ليتبين كيف استدل أولئك بالباطل وأبطلوا به الحق وأحقوا به الباطل)

نحمد الله أننا لسنا في حاجة لهذا، وقد أغنانا الله عنه بنور الوحي والهدى والبرهان. فهو يقول: ذكرت هذا المبحث الكلامي لمصلحة، وهذه هي القاعدة:

القاعدة السابعة عشرة: الأصل ألا تذكر المباحث الكلامية والمنطقية لأنها محرمة، إلا لمصلحة راجحة. وقد ذكر نحوًا من هذا ابن تيمية -رحمه الله تعالى- كما في (مجموع الفتاوى) وابن عبد البر كما تقدم.

قوله: (فهذه صفة الاستواء تجرأ الآلاف ممن يدعون الإسلام وتفوهًا عن رب السموات والأرض) ليس الآلاف بل قل: الملايين.

قوله: (بأدلة منطقية يركبون فيها قياسًا استثنائيًا مركبة من شرطية متصلة لزومية واستثنائية يستثنون فيه نقيض التالي ينتجون في زعمهم الباطل نقيض المقدم بناء على أن نفي اللازم يقتضي نفي الملزوم، فيقولون مثلًا لو كان مستويًا على عرشه لكان مشابهًا للخلق فينتجون، ليس مستويًا على العرش، وعظم هذا الافتراء كما ترى) يعني لو استوى على العرش للزم من ذلك مشابهة الخلق، وهذا اللازم باطل فيلزم منه بطلان الملزوم، وهذه مقدمة خطأ لا يُسلم بها، وما بُني على باطل فهو باطل.

قوله: (اعلموا أن هذه الصفة التي هي صفة الاستواء صفة كمال وجلال تمدح بها رب السموات والأرض والقرينة على أنها صفة كمال وجلال أن الله ما ذكرها في موضع من كتابه إلا مصحوبة بما يبهر العقول من صفات جلاله وكماله التي هي منها وسنضرب مثلًا لذلك بذكر الآيات: فأول سورة ذكر الله فيها صفة الاستواء حسب ترتيب المصحف سورة الأعراف قال: {إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ} هذا دليل آخر على أنها من صفات التمدح والكمال، وإلا الدليل الأصل أن الله نسبها وأضافها إلى نفسه، ثم يُزاد على ذلك السياق الذي سيقت من أجله.

قوله: (فالشاهد أن هذه الصفة التي يظن الجاهلون أنها صفة نقص ويتهمون على رب السموات والأرض بأنه وصف نفسه صفة نقص ثم يسببون عن هذا أن ينفونها ويؤولوها مع أن الله جل وعلا تمدح بها وجعلها من صفات الجلال والكمال مقرونة بما يبهر العقول من صفات الجلال والكمال هذا يدل على جهل وهوس من ينفي

بعض صفات الله جل وعلا بالتأويل) زعموا أنها نقصٌ ثم جعلوها سببًا لتأويلها، وهذه هي القاعدة:

القاعدة الثامنة عشرة: أن حقيقة التأويل الباطل نفيٌّ، فمن تأوّل صفة الاستواء فقد نفاها. وهكذا يُقال في بقية الصفات.

قال -رحمه الله تعالى:-

ثم اعلّموا أن هذا الشيء الذي يقال له التأويل الذي فتن به الخلق وضل به الآلاف من هذه الأمة اعلّموا أن التأويل يطلق مشتركاً بين ثلاث معان:

- ١- يطلق على ما تؤول إليه حقيقة الأمر في ثاني حال وهذا هو معناه في القرآن نحو: {ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا}، {وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ} الآية {هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ} ومعنى التأويل في الآيات المذكورة ما تؤول إليه حقيقة الأمر في ثاني حال.
- ٢- ويطلق التأويل بمعنى التفسير وهذا قول معروف كقول ابن جرير: "القول في تأويل قوله تعالى: كذا أي تفسيره".
- ٣- أمّا في اصطلاح الأصوليين فالتأويل هو صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه إلى محتمل مرجوح لدليل.

وصرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه له عند علماء الأصول ثلاث حالات:

(أ) إمّا أن يصرفه عن ظاهره المتبادر منه لدليل صحيح من كتاب أو سنة وهذا النوع من التأويل صحيح مقبول لا نزاع فيه ومثال هذا النوع ما يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "الجار أحق بصقبة" فظاهر هذا الحديث ثبوت الشفعة للجار، وحمل هذا الحديث على الشريك المقاسم حمل للفظ على محتمل مرجوح غير ظاهر متبادر إلا أن حديث جابر الصحيح: "إذا ضربت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة" دل على أن المراد بالجار الذي هو أحق بصقبة خصوص الشريك المقاسم، فهذا النوع من صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه لدليل واضح يجب الرجوع إليه من كتاب وسنة وهذا تأويل يسمى تأويلاً صحيحاً وتأويلاً قريباً ولا مانع منه إذا دل عليه النص.

(ب) الثاني هو صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه لشيء يعتقده المجتهد دليلاً وهو في نفس الأمر ليس بدليل فهذا يسمى تأويلاً بعيداً ويقال له فاسد ومثل له بعض العلماء بتأويل الإمام أبي حنيفة رحمه الله لفظ امرأة في قوله صلى الله عليه وسلم: "أيا امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل" قالوا: حمل هذا على خصوص المكاتبه تأويل بعيد لأنه صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه لأن أيّ في قوله "أيّ

امراً " صيغة عموم وأكدت صيغة العموم بما المزيدة للتوكيد فحمل هذا على صورة نادرة هي المكاتبه حمل للفظ على غير ظاهره لغير دليل جازم يجب الرجوع إليه.

(ج) أمّا حمل اللفظ على غير ظاهره لا لدليل: فهذا لا يسمى تأويلاً في الاصطلاح بل يسمى لعباً لأنه تلاعب بكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ومن هذا تفسير غلاة الرافضة قوله تعالى: {وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً}، قالوا: عائشة. ومن هذا النوع صرف آيات الصفات عن ظواهرها إلى محتملات ما أنزل الله بها من سلطان كقولهم استوى بمعنى استولى فهذا لا يدخل في اسم التأويل لأنه لا دليل عليه البتة وإنما سمي في اصطلاح أهل الأصول لعباً. لأنه تلاعب بكتاب الله جل وعلا من غير دليل ولا مستند.

فهذا النوع لا يجوز لأنه تهجم على كلام رب العالمين والقاعدة المعروفة عند علماء السلف أنه لا يجوز صرف شيء من كتاب الله ولا سنة رسوله عن ظاهره المتبادر منه إلاّ بدليل يجب الرجوع إليه.

قوله: (ثم اعلّموا أن هذا الشيء الذي يقال له التأويل الذي فتن به الخلق وضل به الآلاف من هذه الأمة اعلّموا أن التأويل يطلق مشتركاً بين ثلاث معان) الموجود في الصوتي: " ... أن التأويل يُطلق في الاصطلاح".

وهذا فيه نظر، فإن التأويل في الاصطلاح يُطلق على المعنى الثالث، فالتأويل له إطلاقات ثلاث: إطلاقان شرعيان وإطلاق ثالث اصطلاحى:

- الإطلاق الأول الشرعي: مآل الشيء.
- الإطلاق الثاني الشرعي: بمعنى التفسير.
- الإطلاق الثالث الاصطلاحى: واصطلاح عليه علماء الأصول والمتكلمون وغيرهم: فهو صرف الشيء من معناه الراجح إلى المعنى المرجوح لقريظة صحيحة، وإن كانت القريظة غير صحيحة فهو تأويل باطل.

فكأن المُفرغ تركه قصداً، ولا يصح تصرفه.

وينبغي أن يُعلم أن التأويل يُطلق بمعنى مآل الشيء، وما يؤول إليه وحقيقته، وهذا إطلاق قرآني، وسنة نبوية، وهذا قسمان:

- **القسم الأول:** إن كان خبراً فتأويله وقوعه، فيوسف -عليه السلام- رأى رؤيا، فلما وقعت أصبح هذا تأويلها، وأخبر الله بما يقع يوم القيامة من قيام الساعة والعذاب، فلما وقع كان تأويله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ﴾ [الأعراف: ٥٣].

- **القسم الثاني:** القيام بالطلب، فيأمر الله بشيء فقيامنا بأمره تأويله، فيأمرك أحد بشيء، فقيامك بهذا الأمر هو تأويله، أو أن ينهاك عن شيء، فانتهاؤك عن نهيه يسمى تأويلاً، ويدل لذلك ما في الصحيحين من حديث عائشة قالت: كان النبي -صلى الله عليه وسلم- يُكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: «سبحانك اللهم ربنا وبحمدك...» يتأول القرآن. لما نزلت: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ (١) وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجاً (٢) فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّاباً﴾ [النصر]. فقالت: يتأول القرآن، أي ياتمر بأمر القرآن.

وقد تكلم عن التأويل وبسط الكلام فيه شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- في مواضع كثيرة منها (مقدمة أصول التفسير) وفي (التدمرية) وكما في (مجموع الفتاوى) ولا يكاد يذكر مبحثاً في مناقشة المؤولة إلا ويأتي به، وسيأتي سبب ذكره لذلك، وابن القيم أطال الكلام في (الصواعق المرسله) بكلام مفيد للغاية.

قوله: **(ويطلق التأويل بمعنى التفسير وهذا قول معروف كقول ابن جرير: "القول في تأويل قوله تعالى: كذا أي تفسيره")** ومن أمثلة ذلك ما ثبت عند أحمد عن ابن عباس: «اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل» أي: التفسير.

ومن ذلك ما أخرج مسلم من حديث جابر قال: ورسول الله -صلى الله عليه وسلم- بين أظهرنا يتأول القرآن. أي: يُفسره، كما بيّنه ابن القيم في (الصواعق المرسله) واستدل بحديث جابر، ولو قدر أن المصنف استدل بالأدلة كان أرفع من أن يستدل بكلام ابن جرير -رحمه الله تعالى-.

قوله: **(أما في اصطلاح الأصوليين فالتأويل هو صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه إلى محتمل مرجوح لدليل)** إذن المعنى الثالث هو المعنى الاصطلاحي الحادث، ليس

معنى كونه حادثاً أنه خطأ، بل هو استعمال صحيح إذا كانت القرينة صحيحة، فصرف الكلام من معناه الراجح إلى المرجوح لقرينة إذا كانت القرينة صحيحة ليس خطأ، وإنما الخطأ أن يُفسر التأويل في الكتاب والسنة به.

فيقول المتكلمون في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ في الوقف قولان، ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ هذا القول الأول وهو المحفوظ عن الصحابة، ثبت عند ابن جرير عن عائشة وابن عباس، والقول الثاني أن الوقف عند الراسخين، قال: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ وهذا ثبت عن مجاهد، والقول الأول أصح لأنه ثابت عن الصحابة.

لكن المقصود أن كلا القولين ذكره أهل السنة، وقال ابن تيمية في (الجواب الصحيح): ولكل قول معنى صحيح.

ويهمنا الآن قوله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ أي أن الراسخين في العلم يعلمون تأويله، واجتهد المتكلمون أن يُفسروا التأويل في القرآن كهذه الآية بالمعنى الثالث حتى يكون مدحاً للمؤولة، إذا كان الوقف عند الراسخين في العلم، أو يكون الوقف ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ فيكون مدحاً للمفوضة، أي أن العلماء لا يعلمون شيئاً، فرجع مدحاً إلى المُفَوِّضَةِ، وأن هذا التأويل لا يعلمه أهل العلم فإذن أصبح أهل العلم مفوضة.

وتفسير التأويل بالمعنى الثالث الذي ينتج منه إما مدح المُفَوِّضَةِ عند الوقف عند قوله: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ أو مدح المؤولة في الوقف عند ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ التأويل بهذا المعنى خطأ ودخيل ولا يصح أن يُفسر القرآن بالاصطلاحات الحادثة، وكثيراً ما يُكرر هذا شيخ الإسلام ابن تيمية، وذكر هذا أيضاً في (قاعدة في التوسل والوسيلة) وذكر أنه من تحريف الكلم، ومثله ابن القيم -رحمه الله تعالى-.

قوله: (إِذَا أَنْ يَصْرِفَهُ عَنْ ظَاهِرِهِ الْمَتَبَادِرُ مِنْهُ لِدَلِيلٍ صَحِيحٍ مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ وَهَذَا النُّوعُ مِنَ التَّأْوِيلِ صَحِيحٌ مَقْبُولٌ لَا نِزَاعَ فِيهِ) هذا صحيح لا نزاع فيه، والنزاع في أن يُفسر التأويل في الكتاب والسنة به، أما هو في نفسه فمعناه صحيح إذا استعمل استعمالاً صحيحاً.

قوله: (وَمِثَالُ هَذَا النُّوعِ مَا يَثْبُتُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: " الْجَارُ أَحَقُّ بِصِقْبِهِ " فَظَاهِرُ هَذَا الْحَدِيثِ ثُبُوتُ الشَّفْعَةِ لِلْجَارِ، وَحَمَلُ هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى الشَّرِيكِ

المقاسم) أي: ليس الجار الذي هو جانب بيتك، وإنما المراد بالجار هنا المشارك لك في المال، كأن يشترك اثنان في أرض اشتراكًا شائعًا، هذا هو المراد بالجار، فلفظ الجار يُوهم أنه من كان جانب بيتك فتكون له الشفعة وهذا ظاهر الحديث، لكن بأدلة أخرى كما في تفسير رواية حديث جابر في الحديث نفسه قال: «**فإذا ضُربت الحدود، وشُق الطرق فلا شفعة**». فدل على أن المراد المشارك على وجه الشيعو.

قوله: **(الثاني هو صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه لشيء ...)** الثاني من التأويل الذي قرينته غير صحيحة، وجعل الذي قرينته غير صحيحة قسامين: قسم محتمل، وقسم غير محتمل.

قوله: **(الثاني هو صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه لشيء يعتقد المجتهد دليلاً وهو في نفس الأمر ليس بدليل فهذا يسمى تأويلاً بعيداً)** قوله: (بعيداً) الموجود في الصوتي: (بارداً)، لكنه سيكرر بعده بما يدل على أنه أيضاً بعيد، فهو بارد بعيد، وهو فاسد لأن قرينته فاسدة، وما بني على باطل فهو باطل.

قوله: **(ومثل له بعض العلماء بتأويل الإمام أبي حنيفة رحمه الله لفظ امرأة في قوله صلى الله عليه وسلم: "أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل" قالوا: حمل هذا على خصوص المكاتبه تأويل بعيد لأنه صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر) قالوا المرأة هنا أي: المكاتبه، وهي الأمة التي تريد أن تعتق نفسها بالمكاتبه.**

قوله: **(لأن أي في قوله "أي امرأة" صيغة عموم وأكدت صيغة العموم بما المزيدة للتوكيد فحمل هذا على صورة نادرة هي المكاتبه حمل للفظ على غير ظاهره لغير دليل جازم يجب الرجوع إليه) ف"أيما" أي: عام، ثم أكدت ب(ما) التي تفيد العموم، فهذا تأويل خطأ لكن محتمل.**

قوله: **(أما حمل اللفظ على غير ظاهره لا لدليل: فهذا لا يسمى تأويلاً في الاصطلاح بل يسمى لعباً) لا يوجد دليل أي لا يحتمل البتة.**

قوله: **(ومن هذا تفسير غلاة الرافضة قوله تعالى: {وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً}، قالوا: عائشة. ومن هذا النوع صرف آيات الصفات عن ظواهرها إلى محتملات ما أنزل الله بها من سلطان كقولهم استوى بمعنى استولى) هذا -والله أعلم- يحتاج إلى تأمل، وكلام المصنف يتناقض مع ما سيأتي، فإن قيل إن دلالة النصوص**

على صفات الله من باب الظاهر كما يذكر المصنف، فينبغي أن يكون تأويلاً خطأً لكن من النوع الذي قبله، كتأويل أبي حنيفة، لأن القرينة خطأً، أما إن قيل إن دلالة النصوص على الصفات قطعية فهو كما ذكر المصنف، والظاهر أن يُقال كالتالي: النظر إلى ذات النص من باب الظاهر، أما النظر إلى تكاثر الأدلة والسياق والسابق واللاحق في إثبات الصفة يجعلها من باب القطعي، لذا ذكر السبكي في فتاواه، والسيوطي في فتاواه، قاعدة لغوية مهمة، وهي: أن اللفظ إذا تكرر ذكره في القرآن أو غيره على معنى، فهو محمول على الحقيقة لا على المجاز. ويؤكد هذا إجماع العلماء على أن أسماء الله على الحقيقة لا على المجاز، حكى الإجماع ابن عبد البر.

إذن بالنظر إلى ذات الصفة وذات الدليل المعين فهي من باب الظاهر، لكن بالنظر إلى الأدلة الأخرى وتكاثر الأدلة في إثبات شيء فيكون من باب القطع، وهذا شبيهه بخبر الآحاد، فهو في أصله عند الجمهور يفيد الظن، أي غلبة الظن، لكن إذا احتفت به القرائن فهو عند العلماء الأربعة يفيد اليقين والقطع، وقد حقق هذا ابن تيمية في (دفع الاعتراضات المصرية) و(مقدمة في أصول التفسير) ونقل كلامه ابن حجر في (النكت على ابن الصلاح) وأقره، بل حكى أبو إسحاق الإسفراييني -مع أنه أشعري- الإجماع على أن الحديث إذا أخرجه البخاري ومسلم فهو يفيد القطع واليقين؛ لأنها قرينة.

قوله: **(فهذا النوع لا يجوز لأنه تهجم على كلام رب العالمين والقاعدة المعروفة عند علماء السلف أنه لا يجوز صرف شيء من كتاب الله ولا سنة رسوله عن ظاهره المتبادر منه إلا بدليل يجب الرجوع إليه)** إذن عبّر بالظاهر، إن كان ظاهرًا فلا يُجعل من قسم تفسير البقرة بعائشة عند الرافضة -عليهم لعائن الله- وإنما يُجعل من القسم الذي قبله كفعل أبي حنيفة، وإن كان قطعياً فيُجعل كتفسير الرافضة للبقرة بعائشة -عليهم لعائن الله-.

والصواب في هذا ما تقدم ذكره، أنه بالنظر ذاته يُقال ظاهر، وبالنظر إلى مجموع الأدلة والقرائن المتصلة والمنفصلة يُقال إنه قطعي ويقيني.

قال -رحمه الله تعالى:-

وكل هذا الشر فاسمعوا أيها الإخوان نصيحة مشفق إنما جاء من مسألة وهي نجس القلب وتلطخه وتدنسه بأقذار التشبيه فإذا سمع ذو القلب المتنجس بأقذار التشبيه صفة من صفات الكمال أثنى الله بها على نفسه كنزوله إلى السماء الدنيا في ثلث الليل الأخير كاستوائه على عرشه وكمجيئه يوم القيامة وغير ذلك من صفات الجلال والكمال أول ما يخطر في ذهن المسكين أن هذه الصفة تشبه صفة الخلق فيكون قلبه متنجسًا بأقذار التشبيه لا يقدر الله حق قدره ولا يعظم الله حق عظمته حيث يسبق إلى ذهنه أن صفة الخالق تشبه صفة المخلوق، فيكون فيها أولًا نجس القلب متقدّر بأقذار التشبيه فيدعو شؤم هذا التشبيه إلى أن ينفي صفة الخالق جل وعلا عنه بادعاء أنها تشبه صفات المخلوقين، فيكون فيها أولًا مشبّهًا وثانيًا معطلًا ضلًا ابتداءً وانتهاءً، متهجمًا على رب العالمين ينفي صفاته عنه بادعاء أن تلك الصفة لا تليق.

واعلموا أنّ هنا قاعدة أصولية أطبق عليها من يعتد به من أهل العلم وهي أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز في حقه تأخير البيان عن وقت الحاجة ولا سيما لو مشينا على فرضهم الباطل أن ظاهر آيات الصفات الكفر فالنبي صلى الله عليه وسلم لم يؤول الاستواء (بالإستيلاء) ولم يؤول شيئًا من هذه التأويلات ولو كان المراد بها هذه التأويلات لبادر النبي صلى الله عليه وسلم إلى بيانها لأنه لا يجوز في حقه تأخير البيان عن وقت الحاجة.

فالحاصل أنه يجب على كل مسلم أن يعتقد هذا الاعتقاد الذي يحل جميع الشبه ويجيب عن جميع الأسئلة وهو أن الإنسان إذا سمع وصفًا وصف به خالق السموات والأرض نفسه أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم امتلأ صدره من التعظيم فيجزم بأن ذلك الوصف بالغ من غايات الكمال والشرف والعلو ما يقطع جميع علائق أوهام المشابهة بينه وبين صفات المخلوقين.

فيكون القلب منزهاً معظماً له جل وعلا غير متنجس بأقذار التشبيه فتكون أرض قلبه قابلة للإيمان والتصديق بصفات الله التي تمدح بها أو أثنى عليه بها نبيه صلى الله عليه وسلم على غرار: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}، والشرك الشري في

عدم تعظيم الله وأن يسبق في ذهن الإنسان أن صفة الخالق تشبه صفة المخلوق فيضطر المسكين أن ينفي صفة الخالق بهذه الدعوى الكاذبة.

ولا بد في هذا المقام من نطق يتنبه إليها طالب العلم:

أولاً: أن يعلم طالب العلم أنّ جميع الصفات من باب واحد إذ لا فرق بينها البتة لأن الموصوف بها واحد وهو جل وعلا لا يشبه الخلق في شيء من صفاتهم البتة، فكما أنكم أثبتتم له سمعاً وبصراً لائقين بجلاله لا يشبهان شيئاً من أسماع الحوادث وأبصارهم، فكذلك يلزم أن تجروا هذا بعينه في صفة الاستواء والنزول والمجيء إلى غير ذلك من صفات الجلال والكمال التي أثنى الله بها على نفسه.

واعلموا أنّ ربّ السموات والأرض يستحيل عقلاً أن يصف نفسه بما يلزمه محذور أو يلزمه محال أو يؤدي إلى نقص. كل ذلك مستحيل عقلاً. فإنّ الله لا يصف نفسه إلاّ بوصف بالغ من الشرف والعلو والكمال ما يقطع جميع علائق أوهام المشابهة بينه وبين صفات المخلوقين على حد قوله: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}.

الثاني: أن يعلموا أنّ الصفات والذات من باب واحد فكما أننا ثبتت ذات الله جل وعلا إثبات وجود وإيمان لا إثبات كيفية فكذلك ثبتت لهذه الذات الكريمة المقدسة صفات إثبات وإيمان ووجود لا إثبات كيفية وتحديد.

واعلموا أنّ آيات الصفات كثير من الناس يطلق عليها اسم المشابهة وهذا من جهة غلط ومن جهة قد يسوغ كما يثبتته الإمام مالك بن أنس. أمّا المعاني فهي معروفة عند العرب كما قال الإمام مالك بن أنس رحمه الله: "الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول والسؤال عنه بدعة".

كذلك يقال في النزول: النزول غير مجهول والكيف غير معقول والسؤال عنه بدعة، واطرده في جميع الصفات لأن هذه الصفات معروفة عند العرب إلا أن ما وصف به خالق السموات والأرض منها أكمل وأجل وأعظم من أن يشبه شيئاً من صفات المخلوقين كما أن ذات الخالق جل وعلا حق والمخلوقون لهم ذوات وذات الخالق جل وعلا أكمل وأنزّه وأجل من أن تشبه شيئاً من ذوات المخلوقين.

فعلى كل حال الشر كل الشر في تشبيه الخالق بالمخلوق وتنجيس القلب بقدر التشبيه فالإنسان المسلم إذا سمع صفة وصف بها الله أول ما يجب عليه أن يعتقد أن تلك الصفة بالغة من الجلال والكمال ما يقطع أوهام علائق المشابهة بينها وبين صفات المخلوقين فيكون أرض قلبه طيبة طاهرة قابلة للإيمان بالصفات على أساس التنزيه على نحو: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}.

وهنا سؤال لا بدّ من تحقيقه لطالب العلم، أولاً: اعلّموا أنّ المقرر في الأصول أنّ الكلام إن دلّ على معنى لا يحتمل غيره فهو المسمى نصّاً كقوله مثلاً: {تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ}، فإذا كان يحتمل معنيين أو أكثر فلا يخلو من حالتين: إمّا أن يكون أظهر في أحد الإحتمالين من الآخر وإمّا أن يتساوى بينهما فإن كان الإحتمال يتساوى بينهما فهذا الذي يسمى في الإصطلاح المجمل، كما لو قلت: (عدا اللصوص البارحة على عين زيد) فإنه يحتمل أن تكون عينه الباصرة عوروها أو عينه الجارية غوروها أو عين ذهبه وفضته سرقوها فهذا مجمل.

وحكم المجمل أن يتوقف عنه إلاّ بدليل على التفصيل. أمّا إذا كان نصّاً صريحاً فالنص يعمل به ولا يعدل عنه إلاّ بثبوت النسخ.

فإذا كان أظهر في أحد الإحتمالين فهو المسمى بالظاهر، ومقابله يسمى (محتملاً مرجوحاً) والظاهر يجب الحمل عليه إلاّ لدليل صارف عنه كما لو قلت: رأيت أسداً فهذا مثلاً ظاهر في الحيوان المفترس، محتمل في الرجل الشجاع، وإذا فنقول: فالظاهر المتبادر من آيات الصفات من نحو قوله: {يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ}. وما جرى مجرى ذلك، هل نقول الظاهر المتبادر من هذه الصفة هو مشابهة الخلق، حتى يجب علينا أن نقول ونصرف اللفظ عن ظاهره؟ أو ظاهرها المتبادر منها تنزيه ربّ السموات والأرض حتى يجب علينا أن نقره على الظاهر من التنزيه؟

الجواب: أن كل وصف أسند إلى ربّ السموات والأرض فظاهره المتبادر منه عند كل مسلم هو التنزيه الكامل عن مشابهة الخلق فإقراره عن ظاهره هو الحق وهو تنزيه ربّ السموات والأرض عن مشابهة الخلق في شيء من صفاته فهل ينكر عاقل أن المتبادر للأذهان السليمة أنّ الخالق ينافي المخلوق في ذاته وسائر صفاته لا والله لا يعارض في هذا إلاّ مكابر.

قوله: (وكل هذا الشر فاسمعوا أيها الإخوان نصيحة مشفق إنما جاء من مسألة وهي نجس القلب وتلطخه وتدنسه بأقذار التشبيه فإذا سمع ذو القلب المتنجس بأقذار التشبيه ...).

القاعدة التاسعة عشرة: أن سبب التأويل الفاسد لأسماء الله وصفاته توهم التشبيه عند القلوب الفاسدة.

ثم لو دُقق لوجد أنه ما من رجل أوّل إلا وقد شبّه، ولا رجل شبّه إلا وقد عطل، كما بيّن هذا ابن القيم في (النونية) وفي غير ما موضع، وكذلك ابن تيمية -رحمه الله تعالى-، فمن قال: لا أثبت الاستواء حتى لا أشبه بالمخلوقين، فقد وقع في التشبيه، فما من معطل إلا وقد شبّه، وما من مشبّه إلا وقد عطل، فنتج من ذلك تعطيل الصفة.

فلذلك إذا تأملت هذا فهي أمور ثلاثة لا ينفك عنها المؤولة، إما أن يقعوا في التشبيه أو التعطيل، ولنضرب مثلاً بالجهمية، فهم يقولون: لو أثبتنا اسم السميع وصفة السمع لوقعنا في التشبيه بالمخلوقات.

فإذن هم شبهوا فنتج من ذلك التعطيل، ثم خرجوا بنتيجة وهي أن ينفوا عن الله الأسماء والصفات، فوقعوا فيما هو أشد، وهو أنهم شبهوا الله بالمعدومات؛ لأن ما ليس له اسم ولا صفة فهو معدوم، ففروا من التشبيه بالموجود فوقعوا فيما هو أشد وهو التشبيه بالمعدومات، كما بيّن ذلك ابن تيمية في شرح حديث النزول، وكذلك ابن القيم في (النونية) وغيرها.

ومثل ذلك قل في المعتزلة، فلما وقع في نفوسهم التشبيه بإثبات الصفة، شبهوا، ففروا من ذلك فوقعوا في التعطيل.

قوله: (فيكون فيها أولاً نجس القلب متقدراً بأقذار التشبيه فيدعو شؤم هذا التشبيه إلى أن ينفي صفة الخالق جل وعلا عنه بادعاء أنها تشبه صفات المخلوقين، فيكون فيها أولاً مشبهاً وثانياً معطلاً ضللاً ابتداءً وانتهاءً، متهجماً على رب العالمين ينفي صفاته عنه بادعاء أن تلك الصفة لا تليق).

القاعدة العشرون: كل متؤول متهجم على الله بأن نفي ما أثبتته الله لنفسه، وألصق به النقص.

قوله: **(واعلموا أنّ هنا قاعدة أصولية أطبق عليها من يعتد به من أهل العلم وهي أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز في حقه تأخير البيان عن وقت الحاجة ولا سيما لو مشينا على فرضهم الباطل أن ظاهر آيات الصفات الكفر)** هل تصدق أنه بلغ الحال بالأشاعة أن يقولوا: إن ظواهر القرآن كفر. انظر كيف خدعهم الشيطان إلى أن وصل بهم إلى هذا الحد!

قالوا: إن العامي إذا قرأ القرآن ففهمه على ظاهره وقع في الكفر؛ لأنه سيُثبت لله الاستواء والعلو... إلخ، وهذا كفر!

قوله: **(فالنبي صلى الله عليه وسلم لم يؤول الاستواء (بالإستيلاء) ولم يؤول شيئاً من هذه التأويلات ولو كان المراد بها هذه التأويلات لبادر النبي صلى الله عليه وسلم إلى بيانها لأنه لا يجوز في حقه تأخير البيان عن وقت الحاجة).**

القاعدة الواحدة والعشرون: تأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع في حق النبي -صلى الله عليه وسلم- ومقتضى ذلك أن التأويل لو كان مراداً لبيّنه.

القاعدة الثانية والعشرون: إثبات الأسماء والصفات على طريقة السلف تحل جميع الإشكالات، بخلاف طريقة المتكلمين؛ لذا أصبحوا حيارى في آخر أمرهم، كما هو الحال في الرازي والشهرستاني، والغزالي، وأمثالهم.

قوله: **(واعلموا أنّ ربّ السموات والأرض يستحيل عقلاً أن يصف نفسه بما يلزمه محذور أو يلزمه محال أو يؤدي إلى نقص)** محال: أي ممتنع، فالله سبحانه منزّه عن الممتنعات، كاجتماع النقيضين أو الضدين.

قوله: **(واعلموا أنّ آيات الصفات كثير من الناس يطلق عليها اسم المشابهة وهذا من جهة غلط ومن جهة قد يسوغ كما يثبته الإمام مالك بن أنس).**

القاعدة الثالثة والعشرون: أن أسماء الله وصفاته من المحكمات لا من المتشابهات بإجماع السلف، حتى الإجماع ابن تيمية كما في (مجموع الفتاوى) وابن القيم كما في (الصواعق المرسلّة).

لذلك لا يدخل في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ رَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ [آل عمران: ٧] أما المؤولة والمفوضة فيفسرون آيات الصفات

بهذا، أما أهل السنة فيجعلونها من النوع المحكم لا المتشابه، وقوله: **(وهذا من جهة غلط ومن جهة قد يسوغ كما يثبتته الإمام مالك بن أنس)** هذا فيه نظر، فقد قرر محمد الأمين الشنقيطي -رحمه الله تعالى- أن أسماء الله وصفاته من جهة متشابهة ومن جهة محكمة، وهذا فيه نظر، وذلك أنه قال: إن للصفة كيفية ومعنى، والكيف مجهول والمعنى معلوم بالرجوع إلى لغة العرب.

فقال: جهلنا بالكيفية يجعلها من المتشابه، وهذا غلط وخلاف إجماع السلف، نحن لسنا مأمورين بالمغيبات وبكيفيات المغيبات، لكننا مأمورون بالمعاني، والمعاني محكمة، لذلك هذا التفصيل من الشيخ غلط ومخالف لإجماع السلف.

وقد رأيت بعض المعاصرين يُقرر مثل هذا وقد يكون تأثر به أو بغيره، لكن هذا غلط، فهي من المحكمات مطلقًا؛ لأن البحث في المعنى لا في الكيفية، وإلا على هذا ستقول: كل أدلة اليوم الآخر متشابهة، وهي ليست كذلك بل كلها محكمة.

قوله: **(وهنا سؤال لا بدّ من تحقيقه لطالب العلم، أولًا: اعلّموا أنّ المقرر في الأصول أنّ الكلام ...)** بحث مسألة أصولية لغوية، وهو: أن الألفاظ نوعان:

- النوع الأول: الصريح الذي لا يحتمل إلا معنًى واحدًا، ويُقال له: نص أو صريح، وهكذا.
- النوع الثاني: الذي يحتمل أكثر من معنًى، وهو قسمان:
 - القسم الأول: أن يكون الاحتمال على وجه التساوي، فيُقال له: مجمل، ولمعرفة المراد منه يُبحث عن مرجح خارجي.
 - القسم الثاني: أن يكون أحد الاحتمالات أرجح، فيُقال له: ظاهر، ويُعمل بهذا الظاهر.

قوله: **(أولًا: اعلّموا أنّ المقرر في الأصول)** الموجود في الصوتي: "اعلموا أن اللفظ".

قوله: **(فإذا كان يحتمل معنيين أو أكثر فلا يخلو من حالتين: إمّا أن يكون أظهر في أحد الإحتمالين من الآخر وإمّا أن يتساوى بينهما فإن كان الإحتمال يتساوى بينهما فهذا الذي يسمى في الإصطلاح المجمل، كما لو قلت: (عدا اللصوص البارحة على عين زيد) فإنه يحتمل أن تكون عينه الباصرة عوروها أو عينه الجارية غوروها أو عين ذهبه وقضته سرقوها فهذا مجمل)** لأن العين يحتمل أكثر من معنًى على وجه التساوي.

قوله: **(وحكم المجمل أن يتوقف عنه إلاّ بدليل على التفصيل. أمّا إذا كان نصّاً صريحاً فالنص يعمل به ولا يعدل عنه إلاّ بثبوت النسخ)** أما النص الصريح فلا يُعدل عنه إلا بالنسخ، والأصل أن يُعمل به.

قوله: **(فإذا كان أظهر في أحد الإحتمالين فهو المسمّى بالظاهر، ومقابله يسمّى (محتملاً مرجوحاً))** إذن تذكر قاعدة التأويل عند الاصطلاح، وهو صرف المعنى الراجع إلى المرجوح لقرينة صحيحة يُسمّى تأويلاً، فالمعنى الراجع يسمّى ظاهرًا، والمرجوح يسمّى مؤوّلًا.

قوله: **(الجواب: أن كل وصف أسند إلى ربّ السموات والأرض فظاهره المتبادر منه عند كل مسلم هو التنزيه الكامل عن مشابهة الخلق ...)** يُقال: هذا صحيح، يُعبر بالظاهر للنظر لذات النص، أما بالنظر للأدلة المتصلة والمنفصلة والكثيرة يُقال: مقطوع به، على ما تقدم تفصيله.

قال -رحمه الله تعالى:-

ثم بعد هذا البحث الذي ذكرنا نحب أن نذكر كلمة قصيرة لجماعة قرءوا في المنطق والكلام وظنوا نفي بعض الصفات من أدلة كلامية كالذي يقول مثلاً: لو كان مستويًا على العرش لكان مشابهًا للحوادث لكنه غير مشابه للحوادث ينتج فهو غير مستوي على العرش هذه النتيجة الباطلة تضاد سبع آيات من المحكم المنزل ولكننا الآن نقول في مثل هذا على طريق المناظرة والجدل المعروف عند المتكلمين. نقول: هذا قياس استثنى فيه نقيض التالي فأنتج منه نقيض المقدم حسب ما يراه مقيم هذا الدليل ونحن نقول: إنه تقرر عند عامة النظار أن القياس الإستثنائي المركب من شرطية متصلة لزومية يتوجه عليه القدرح من ثلاث جهات:

١- يتوجه عليه من جهة استثنائيته.

٢- ويتوجه عليه من جهة شرطيته إذا كان الربط بين المقدم والتالي ليس بصحيح.

٣- ويتوجه عليه القدرح من جهتهما معًا.

وهذه القضية كاذبة الشرطية فالربط بين مقدمها وتاليها كاذب كذبًا بحثًا ولذا جاءت نتيجتها مخالفة لسبع آيات.

وإيضاحه أن نقول: قولكم لو كان مستويًا على العرش لكان مشابهًا للحوادث هذا الربط بين لو واللام كاذب كاذب كاذب هو مستوي على عرشه كما قال من غير مشابهة للحوادث كما أن سائر صفاته واقعة كما قال من غير مشابهة للخلق ولا يلزم من استوائه على عرشه كما قال أن يشبه شيئًا من المخلوقين في صفاتهم البتة بل استوائه صفة من صفاته وجميع صفاته منزهة عن مشابهة الخلق كما أن ذاته منزهة عن مشابهة ذوات الخلق ويترد هذا في مثل هذا، وعلى كل حال فالجواب عن شيء واحد من هذا يترد في الكل.

وآخر ما نختم به هذه المقالة أنا نوصيكم بتقوى الله وأن تلتزموا بثلاث آيات من كتاب الله:

- الأولى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} فتزهدوا ربّ السموات والأرض عن مشابهة الخلق.

- الثانية: {وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} فتؤمنوا بصفات الجلال والكمال الثابتة بالكتاب والسنة على أساس التنزيه كما جاء {وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} بعد قوله: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}.

- الثالثة: أن تقطعوا أطماعكم عن إدراك حقيقة الكيفية لأن إدراك حقيقة الكيفية مستحيل وهذا نصّ الله عليه في سورة (طه) حيث قال: {يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا}. فقوله: {يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا} فعل مضارع والفعل الصناعي الذي يسمى بالفعل المضارع وفعل الأمر والفعل الماضي ينحل عند النحويين عن مصدر وزمن كما قال ابن مالك في الخلاصة: المصدر اسم ما سوى الزمان من ... مدلولي الفعل كأمن من أمن وقد حرر علماء البلاغة في مبحث الإستعارة التبعية أنه ينحل عن مصدر وزمن ونسبة فالمصدر كامن في مفهومه إجماعاً فيحيطون في مفهومها (الإحاطة) فيتسلط النفي على المصدر الكامن في الفعل فيكون معه كالنكرة المبنية على الفتح فيصير المعنى لا إحاطة للعلم البشري برب السموات والأرض، فينفي جنس أنواع الإحاطة عن كيفيتها فالإحاطة المسندة للعلم منفية عن رب العالمين.

فلا يشكلكم بعد هذا صفة نزول ولا مجيء ولا صفة يد ولا أصابع ولا عجب ولا ضحك. لأن هذه الصفات كلها من باب واحد فما وصف الله به نفسه منها فهو حق وهو لائق بكماله وجلاله لا يشبه شيئاً من صفات أوصحه الله في كلمتين {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ، {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} تنزيه بلا تعطيل، {وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} إيمان بلا تمثيل.

فيجب من أول الآية وهو {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} التنزيه الكامل الذي ليس فيه تعطيل ويلزم من قوله: {وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} (الإيمان بجميع الصفات الذي ليس فيه تمثيل) فأول الآية تنزيه وآخرها إيمان ومن عمل بالتنزيه الذي في {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} والإيمان الذي في قوله: {وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} وقطع النظر عن إدراك الكنه والكيفية المنصوص في قوله: {يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا} خرج سالمًا.

وقد ذكرت لكم مرارًا أني أقول: هذه الأسس الثلاثة التي ركزنا عليها البحث وهي:

- ١- تنزيه الله عن مشابهة الخلق.
- ٢- والإيمان بالصفات الثابتة بالكتاب والسنة وعدم التعرض لنفيها وعدم التهجم على الله بنفي ما أثبتته لنفسه.
- ٣- وقطع الطمع عن إدراك الكيفية.

لو (متّم يا إخوان) وأنتم على هذا المعتقد، أترون الله يوم القيامة يقول لكم لم نزهتموني عن مشابهة الخلق ويلومكم على ذلك لا وكلا والله لا يلومكم على ذلك، أترون أنه يلومكم على أنكم آمنتم بصفاته وصدقتموه فيما أثني به على نفسه ويقول لكم لم أثبتم لي ما أثبتته لنفسي أو أثبتته لي رسولي؟

لا والله لا يلومكم على ذلك ولا يأتكم عاقبة سيئة من ذلك، كذلك لا يلومكم الله يوم القيامة ويقول لكم: لم قطعتم الطمع عن إدراك الكيفية ولم تحدّدوني بكيفية مدرّكة.

ثم إنا نقول: لو تنطّع متنطّع. وقال: نحن لا ندرك كيفية (نزول) منزّهة عن نزول الخلق ولا ندرك كيفية (يد) منزّهة عن أيدي الخلق ولا ندرك كيفية (استواء) منزّهة عن استواءات الخلق فبينوا لنا كيفية معقولة منزّهة تدركها عقولنا.

فنقول: أوّلاً هذا السؤال الذي قال فيه مالك بن أنس: "والسؤال عن هذا بدعة" ولكن نجيب ونقول أعرف أيها المتنطّع السائل الضال كيفية الذات المقدسة الكريمة المتصفة بصفة النزول وصفة اليد وصفة الاستواء وصفة السمع والبصر والقدرة والإرادة والعلم فلا بد أن يقول: لا، فنقول: معرفة كيفية الصفة متوقفة على معرفة كيفية الذات إذ الصفات تختلف اختلاف موصوفاتها ونضرب مثلاً ولله المثل الأعلى. فإن الأمثال لا تضرب لله ولكن الأخرى لا مانع منها كما جاء بها القرآن فنقول مثلاً كما قال العلامة ابن القيم رحمه الله لفظة (رأس) الرء والهزمة والسين راس هذه الكلمة أضفها إلى المال وأضفها إلى الوادي وأضفها إلى الجبل فانظر ما صار من الإختلاف بين هذه المعاني بحسب هذه الإضافات وهذا مخلوق ضعيف مسكين فما بالك بالبون الشاسع الذي بين صفة الخالق جل وعلا وصفة المخلوق.

قوله: (ثم بعد هذا البحث الذي ذكرنا نحب أن نذكر كلمة قصيرة لجماعة قرءوا في المنطق والكلام وظنوا نفي بعض الصفات من أدلة كلامية...) ذكر خطاباً مختصراً

لأصحاب علم الكلام والمنطق، يُناقشهم في قواعدهم في كلام سريع مختصر؛ لأن بعضهم قد يكون متلطخًا بهذا العلم حتى عظم في قلبه فصار لا يقتنع إلا أن يُخاطب بلغته، وهذا كالذي يُشير -والله أعلم- إلى أن العلامة محمد الأمين -رحمه الله تعالى- كان في مكان يوجد فيه من هؤلاء الأشاعرة والمتكلمين ومن تأثر بهم، لذلك لم يصرح باسم الأشاعرة، فهذا يؤكد -والله أعلم- أن في المجلس من هو منهم ومتأثر بهذا، فتألفهم بأن لم يذكر اسم الأشاعرة حتى لا ينفروا، ثم خاطبهم بلغتهم.

وهذا الخطاب الذي سيذكره الشيخ بدهي سهل ولا ينبغي أن يُنشغل به لوضوحه، فإنك لو قرأت -وأرجوك ألا تقرأ لكن لو ابتليت وقرأت- في كلامهم تضحك وتبكي، تضحك لسهولته ولسخفهم، ثم تبكي كيف أن خلقًا كثيرًا ضلوا بمثل هذا.

فالمقصود أنه -رحمه الله تعالى- خاطبهم بهذه اللغة لعلَّ الله أن يهدي بعضهم، وإلا لو كانت قلوب المتأثرين بالمنطق والكلام مملوءة ومنورة بنور الكتاب والسنة ما احتاج أن يُخاطبوا بهذه اللغة.

قوله: **(كالذي يقول مثلاً: لو كان مستويًا على العرش لكان مشابهًا للحوادث لكنه غير مشابه للحوادث ينتج فهو غير مستوٍ على العرش هذه النتيجة الباطلة تضاد سبع آيات من المحكم المنزل ...)** وهذا كافٍ في إسقاطها، فقاعدة ينتج منها ما يخالف كتاب الله كافٍ للمسلمين عمومًا ولأهل الدين خصوصًا أن ينتهوا عن نتيجة هذه القاعدة، فالخطأ إما في القاعدة أو الخطأ في استعمال القاعدة، لكن قطعًا النتيجة خطأ.

قوله: **(نقول: هذا قياس استثنى فيه نقيض التالي فانتج منه نقيض المقدم حسب ...)** وهذا الكلام فيه سقط، وإكماله كالتالي: "هذا قياسٌ استثنائي، مركب من شرطية متصلة لزومية، استثنى فيه".

قوله: **(ونحن نقول: إنه تقرر عند عامة النظار) النظار: أي المتكلمون.**

قوله: **(١- يتوجه عليه من جهة استثنائيته. ٢- ويتوجه عليه من جهة شرطيته إذا كان الربط بين المقدم والتالي ليس بصحيح) استثنائوه أيضًا يتوجه عليه القدر، وأيضًا كونه شرطًا يتوجه عليه القدر.**

قوله: **(وعلى كل حال فالجواب عن شيء واحد من هذا يطرد في الكل)** كما تقدم تقريره من أن الكلام في بعض الصفات كالكلام في البعض الآخر، ولأن جميعها صفة لله وحده سبحانه.

قوله: **(الثالثة: أن تقطعوا أطماعكم عن إدراك حقيقة الكيفية لأن إدراك حقيقة الكيفية مستحيل).**

القاعدة الرابعة والعشرون: إدراك كيفية الصفات ممتنع شرعاً وعقلاً.

أما من جهة الشرع: فإننا لم نُخبر بها، وأما من جهة العقل: فكما لا نُدرك كيفية ذاته، كذلك لا نُدرك كيفية صفاته.

قوله: **(حيث قال: {يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا})** قوله: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ فعل في سياق النفي، والفعل يُعامل معاملة النكرات، فيفيد العموم، ووجه ذلك: أن كل فعل يستكن فيه معنى المصدر، فيرجع نفي الفعل والنهي عنه إلى النفي والنهي عن نكرة، عن مصدر الذي هو نكرة، فلذلك تعامل الأفعال معاملة النكرات، فإذا كانت في سياق النفي أو النهي تفيد العموم.

والمصدر من حيث المعنى يدل على الحدث غير مقترن بزمن، فقط يدل على الحدث، بخلاف الفعل، فهو يدل على حدث مقترن بزمن، وبخلاف اسم الفاعل، فهو يدل على الحدث المقترن بفاعله.

قوله: **(فالمصدر كامن في مفهومه إجماعاً)** أي كامن في مفهوم الفعل.

قوله: **(فيحيطون في مفهومها (الإحاطة) فيتسلط النفي على المصدر الكامن في الفعل)** أي قوله: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ﴾. فيكون النفي متوجهاً إلى الفعل الذي فيه المصدر.

قوله: **(فيكون معه كالنكرة المبنية على الفتح فيصير المعنى لا إحاطة للعلم البشري برب السموات والأرض)** أي لا إحاطة، نكرة مبنية على الفتح.

قوله: **(فالإحاطة المسندة للعلم منفية عن رب العالمين)** أي للعلم بالكيفية.

قوله: **(وقطع النظر عن إدراك الكنه والكيفية المنصوص في قوله: {يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا} خرج سالمًا)** الموجود في الصوتي: "وقطع النظر عن إدراك الكنه والحقيقة المنصوص" هنا كتب المفرغ: **(والكيفية)** وما كتبه صحيح، لكن ينبغي عليه أن يكتب الكلام على ما هو عليه ويُبيِّن في الحاشية المعنى، وإلا المراد حقيقة الكيفية، والكلام يفسر بعضه بعضًا، فقد تقدم كلامه الكثير على إثبات حقيقة المعنى وأن الكيفية تُجهل.

قوله: **(ثم إنا نقول: لو تنطع متنطع. وقال: نحن لا ندرك كيفية (نزول) منزهة عن نزول الخلق ولا ندرك كيفية (يد) منزهة عن أيدي الخلق ...)** ذكّرني هذا بمناظرة حصلت بين حنبلي -أي سلفي- فالحنابلة إذا أطلقوا يراد بهم أحد اثنين، إما السلفيون، لأن أحمد اشتهر بمذهب أهل السنة فصارت تُنسب إليه العقيدة السلفية، أو الحنبلي القسيم للشافعية والمالكية... إلخ.

فحصلت مناظرة بين حنبلي -أي سلفي- ومعتزلي، قال المعتزلي للحنبلي: ماذا تقول لله يوم القيامة إذا قال: يا عبدي، بماذا أثبت لي صفة الكلام؟ وكيف تجرأت أن تنسب لي صفة الكلام؟

فقال الحنبلي للمعتزلي: أقول له: ها أنت يا ربي تكلمني!

فالمقصود أن هؤلاء المتكلمين مهما أتوا بدليل عقلي أو شرعي، إن كان شرعيًا صحيحًا فهو حجة عليهم، وإن كان عقليًا فإن كان صريحًا فهو حجة عليهم، أو أنه خطأ، فاحمدوا الله على نعمة التوحيد والسنة.

لذلك قول القائل:

أنا حنبلي ما حييت ... ووصيتي للناس أن يتحنبلوا

المراد -والله أعلم-: أنا سلفي، لا الحنابلة الذي هو قسيم الحنفية والمالكية والشافعية.

والحنابلة بالمعنى الخاص -الذي هو قسيم الشافعية... إلخ- اشتهروا بالاعتقاد السلفي تأثرًا بالإمام أحمد، وابن تيمية لما تكلم في بعض المواضع كما في مجموع الفتاوى قال: وأهل البدع في غير الحنابلة أكثر منهم في الحنابلة. وهذا في الجملة، وأصحاب أحمد أحسن الناس اعتقادًا في الجملة تأثرًا بالإمام أحمد، لأنهم اشتهروا بالسنة.

حتى ابن الجوزي لما سلك مسلك الجهمية أنكر عليه الحنابلة وشنعوا عليه، فابن الجوزي تأثر بشيخه المعتزلي ابن عقيل، فردوا عليه، ويئنون خطأه، وهذا بخلاف بقية المذاهب.

ومن ذلك أن الخطيب البغدادي كان حنبلياً، وكان عنده نهمة للرواية، ويريد أن يروي عن أهل البدع حتى يُكثر الرواية، فعاب عليه الحنابلة لاشتهار السلفية بينهم عابوا عليه مجالسة أهل البدع والرواية عنهم، فترك المذهب الحنبلي وانتقل إلى الشافعية حتى لا يُضيق عليه.

وياليتته بقي حنبلياً على الاعتقاد السلفي، لأنه بعد ذلك وقع في اعتقاد الأشاعرة، ورد خبر الآحاد في العقائد، وغير ذلك.

وقد ذكر هذه القصة المعلمي -رحمه الله تعالى- في كتابه (التنكيل).

قوله: **(ولكن نجيب ونقول أعرف)** الصواب: "اعرف" وليست بالقطع، لأنها فعل ثلاثي فتكون همزته همزة وصل، أو إن كان هنا سقط لحرف التاء وكانت الكلمة "أَعْرَفْتُ" فتكون كذلك.

قوله: **(فإن الأمثال لا تضرب لله ولكن الأخويات لا مانع منها)** الظاهر -والله أعلم- أن بدل قوله: **(الأخويات)** أن يُقال: "الأولويات" فهي في التسجيل غير واضحة، أي المراد: القياس الأولوي، فإن القياس الأولوي يُضرب لله بدلالة الكتاب والسنة والإجماع، واستدل شيخ الإمام أحمد في رده على الزنادقة والجهمية بقوله: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئاً﴾ [مريم: ٤٢] وذكر هذا ابن تيمية وإجماع السلف على ذلك كما في (الأصفهانية) وغيرها.

قوله: **(كما قال العلامة ابن القيم رحمه الله لفظة (رأس) الرء والهمزة والسين راس هذه الكلمة أضفها إلى المال وأضفها إلى الوادي وأضفها إلى الجبل فانظر ما صار من الإختلاف بين هذه المعاني بحسب هذه الإضافات وهذا مخلوق ضعيف مسكين فما بالك بالبون الشاسع الذي بين صفة الخالق جل وعلا وصفة المخلوق)** وهذا صحيح، اللفظ الواحد لا يُقال الكلمة، الكلمة لغة: هي الكلام الذي له معنى، ﴿لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحاً فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾ [المؤمنون: ١٠٠] وفي اصطلاح النحاة: اللفظ المركب المفيد بالوضع. هذا الكلام، لو قالوا: واحده كلمة، كما يقول ابن مالك، هذا

اصطلاح نحوي لا لغوي، أما الاصطلاح اللغوي للكلمة فقد تُطلق على الخطبة الكاملة، أما القول المفرد يُقال له لفظ، واللفظ هو القول المفرد.

فالمقصود أن لفظ رأس يختلف معناه باختلاف السابق واللاحق، وهذه قاعدة مهمة وهي القاعدة:

القاعدة الخامسة والعشرون: أن تفسير اللفظ بحسب السابق واللاحق لا يسمى تأويلاً، بل هو الحقيقة.

ذكر هذه القاعدة شيخ الإسلام ابن تيمية كما في المجلد السادس من (مجموع الفتاوى)، وذكرها شيخنا ابن عثيمين في (القواعد المثلى) وذكر عليها أمثلة، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَا عَلَىٰ مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦] فأهل السنة قاطبة على أن المراد بالجانب في الآية أي: حق الله، إلا أبا عمر الطلمنكي، وقد أخطأ، ويبيّن الدارمي أن المراد حق الله، وهو الذي يدل على ذلك السياق، لأن الكافر يقول: يا حسرتي على ما فرطت في جنب الله، لا يريد صفة الجنب وإنما يريد حق الله، فالذي فسر الجنب هنا بالحق هو السياق.

وتفسير الكلام بما يدل عليه السياق والسابق واللاحق ليس تأويلاً بل هو الحقيقة، بل يقول شيخ الإسلام: لا يوجد لفظ في لغة العرب إلا وله سياقه بسابقه ولاحقه وبالقرائن المتصلة والمنفصلة، وحمله على ذلك يسمى حقيقة لا تأويلاً، وهذه من الفوائد المهمة في هذا الباب.

قال -رحمه الله تعالى:-

وختامًا يا إخواني نوصيكم وأنفسنا بتقوى الله وأن تتمسكوا بهذه الكلمات الثلاث:

- ١- أن تنزهوا ربكم عن مشابهة صفات الخلق.
- ٢- أن تؤمنوا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم إيمانًا مبنياً على أساس التنزيه على نحو: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}.
- ٣- وتقطعوا الطمع في إدراك الكيفية لأن الله يقول: {وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا}.

ونريد أن نختم هذه المقالة بنقطتين: إحداهما أنه ينبغي للمؤمنين أن ينظروا في قوله تعالى لليهود: {وَقُولُوا حِطَّةٌ} فإنهم زادوا في هذا اللفظ المنزل نونًا فقالوا: حنطة فسمى الله هذه الزيادة تديلاً فقال في البقرة: {فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ}، وقال في الأعراف: {فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَظْلِمُونَ}.

وكذلك المؤولون للصفات قيل لهم استوى، فزادوا لامًا، فقالوا: استولى. فانظر ما أشبه لامهم هذه التي زادوها بنون اليهود والتي زادوها، ذكر هذا ابن القيم، الثانية: أنه ينبغي للمؤمنين أن يتأملوا آية من سورة الفرقان وهي قوله تعالى: {ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا}. ويتأملوا معها قوله تعالى في سورة فاطر: {وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ} فإن قوله في الفرقان: {فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا} بعد قوله: {ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ} يدل دلالة واضحة أن الله الذي وصف نفسه بالاستواء خبير بما يصف به نفسه لا تخفى عليه الصفة اللائقة من غيرها ويفهم منه أن الذي ينفي عنه صفة الاستواء ليس بخبير.

وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم، سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

قوله: (ينبغي للمؤمنين أن ينظروا في قوله تعالى لليهود: {وَقُولُوا حِطَّةٌ} فإنهم زادوا في هذا اللفظ المنزل نونًا فقالوا: حنطة فسمى الله هذه الزيادة تديلاً فقال في البقرة:

{فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ} قوله: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ أي: يا ربنا حط عنا خطايانا، فهم حرّفوا ذلك إلى: حنطة شعير، أعوذ بالله من مكابرات اليهود مع أن الله أراهم من الآيات العظام، وأبوا إلا المكابرة والجحد والعياذ بالله، وهذه هي القاعدة:

القاعدة السادسة والعشرون: سلف المؤولة والمحرفة هم اليهود، وقد ذم الله اليهود بذلك فيجب أخذ العبرة من ذلك.

أسأل الله الذي لا إله إلا هو بأسمائه الحسنى وصفاته العلى وبأنه ذو الجلال والإكرام أن يغفر للعلامة محمد الأمين الشنقيطي -رحمه الله تعالى- وأن يغفر لنا ولوالدينا وأحبابنا وأن يتقبل منا.

لو استمعتم إلى كلامه الصوتي لوجدتم شيئاً زائداً على العلم وهو الحرقه، فإنه والله يتكلم بحرقه شديدة وبحماسة فيها غيرة السني على التوحيد والسنة، وينبغي للسني أن يكون ذا غيرة وحماسة على التوحيد والسنة، وبودي أن تسمعوا كلامه، وتجده في أول كلامه يؤصل، ثم لما بدأ يذكر الآيات التي فيها إطلاق الصفات التي تُطلق على الخالق والمخلوق، ثم بدأ يذكر ما بعد هذا صارت فيه حرارة السني وغيره.

أسأل الله أن يغفر له، ويجمعنا وإياكم وإياه بالفردوس الأعلى، إنه الرحمن الرحيم.